الجمهـورية الجزائرية الديمقراطية الشعبيـة
وزارة التعليم العـالي والبحـث العلمـي
جـامعة محـمد خيضـر – بسكرة –
كـلية العلـوم الاقتصـادية و التجـارية و علـوم التسييـر
قسم: العلوم التجارية

## الموضـــوع

# انعكاسات منطقة التجارة الحرة الأورو جزائرية على الاقتصاد الوطني في ظل الاصطلاحات الاقتصادية والمتغيرات الحديثة

مشروع اشكالية مذكرة ماستر في العلوم التجارية
تخـــصص: تجارة دولية

إعداد الطـالـب:
➢ غشوه عبد الستار

الأستاذة المشرف:
➢ عديسة شهرة

| | |
|---|---|
| رقـم التسجيل: | 12/9036143 |
| تـاريخ الإيداع | ..... |

/http://www.univ-biskra.dz
الموسم الجامعي: 2016-2017

بسم الله الرحمان
الرحيم

**وعلمك ما لم تكن تعلم**
**وكان فضل الله عليك عظيما**

**سورة النساء الآية 113.**
**صدق الله العظيم**

# الإهداء

أحمد الله حمدا يدوم بدوام الدهر والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين

أهدي ثمرة هذا العمل إلى أغلى ما أملك في الوجود إلى مصدر الحنان ورمز العطاء إلى الشمعة التي تنير دربي إلى من حصدا الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم **والدي العزيزان** بارك الله لهما في عمرهما وأدام عليهما الصحة والعافية

إلى روح جدتي الطاهرة "الغالية" رحمها الله واسكنها فسيح الجنان

إلى نبع الأمل إخوتي الأعزاء: محمد علي وولده الكتكوت أحمد أصيل، عبد الرحيم، محمد البشير، عبد الباري، عبد الغفار ريم إستبرق، عبد الحق.

إلى من كانت لي سندا وعونا في هذا العمل أختي الغالية "وهيبة" وأولادها البلابل عبد النور وأبرار

إلى البلابل والورود والكتاكيت الصغيرة

إلى كل أفرا العائلة الكبيرة من أخوال وأعمام وأولادهم

إلى زملاء الدراسة من الابتدائي إلى الجامعة

إلى كل الأصدقاء والزملاء وبالأخص "طارق" الذي كان لي عونا وسندا في هذا العمل

إلى من حفظهم قلبي ونسيهم قلمي

إلى كل طلبة السنة الثانية ماستر تجارة دولية دفعة 2017

إلى كل هؤلاء .....أهدي ثمرة هذا العمل

# شكر وتقدير

"الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله"

بادئ البدء الشكر أولا لله عز وجل الذي وفقني وأعانني على أتمام هذا العمل وأنعم علينا بالعلم وزيننا بالحلم

كما أوجه فائق احترامي وشكري إلى الأستاذة "**عديسة شهرة** " التي قبلت تواضعا لإشرافها على هذا العمل فلها

أخلص تقدير على كل مجهوداتها وعلى كل توجيهاتها وإرشاداتها لانجاز هذا العمل

وإلى كل من مد لي يد العون لإتمام هذا العمل.

فهرس المحتويات


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| آية قرآنية | I |
| الإهداء | II |
| كلمة شكر | III |
| فهرس المحتويات | IV |
| فهرس الجداول | VII |
| فهرس الأشكال | VII |
| الملخص | VIII |
| المقدمة العامة | أ-ح |
| الفصل الأول: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي الأوروبي | |
| تمهيد | 09 |
| المبحث الأول: التكامل الاقتصادي ومنطقة التجارة الحرة | 10 |
| المطلب الأول : تعريف ودرجات التكامل الاقتصادي | 10 |
| الفرع الأول تعريف التكامل الاقتصادي | 10 |
| الفرع الثاني: درجات التكامل الاقتصادي | 11 |
| المطلب الثاني: آثار التكامل الاقتصادي | 15 |
| الفرع الأول: ايجابيات التكامل الاقتصادي | 15 |
| الفرع الثاني: سلبيات التكامل الاقتصادي | 17 |
| المطلب الثالث: منطقة التجارة الحرة | 19 |
| الفرع الأول: تعريف منطقة التجارة الحرة | 19 |
| الفرع الثاني: أهمية منطقة التجارة الحرة | 20 |
| الفرع الثالث: أهم مبادئ منطقة التجارة الحرة | 20 |
| المبحث الثاني: تطور التكامل الاقتصادي الأوروبي | 21 |
| المطلب الأول: نشأة التكامل الاقتصادي الأوربي | 21 |
| الفرع الأول: منطقة التعاون والتنمية الاقتصادية 1948: | 22 |
| الفرع الثاني: إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب(1951 معاهدة باريس) | 22 |
| الفرع الثالث: السوق الأوروبية المشتركة | 23 |
| المطلب الثاني : اتفاقية ماستريخت وتحقيق الوحدة النقدية الأوربية | 24 |
| الفرع الأول : محتوى اتفاقية ماستريخت | 24 |

| | |
|---|---|
| الفرع الثاني : أهداف اتفاقية ماستريخت | 25 |
| المطلب الثالث: الاتحاد الأوربي في ظل أزمة الدين السيادي وقرار خروج بريطانيا. | 25 |
| الفرع الأول: أزمة الديون السيادية لدول اليورو | 25 |
| الفرع الثاني: قرار خروج بريطانيا | 28 |
| خلاصة الفصل | 30 |
| الفصل الثاني: الإطار العام لاتفاقية الشراكة الأورو متوسطية الجزائرية | |
| تمهيد | 32 |
| المبحث الأول: اتفاقيات الشراكة الأورو جزائرية | 33 |
| المطلب الأول: مرحلة ما قبل الشراكة | 33 |
| الفرع الأول: من سنة 1958 إلى سنة 1974 | 34 |
| الفرع الثاني: بعد سنة 1975 | 34 |
| الفرع الثالث: في سنة 1985 | 35 |
| المطلب الثاني: مسار برشلونة وإعلان الشراكة | 35 |
| الفرع الأول : مؤتمر برشلونة | 35 |
| الفرع الثاني: محاور مؤتمر برشلونة وإعلان الشراكة | 36 |
| المطلب الثالث: دوافع وتقييم الشراكة الأورو متوسطية | 38 |
| الفرع الأول: دوافع الشراكة الأورو متوسطية | 38 |
| الفرع الثاني : تقييم الشراكة الأورو متوسطية | 39 |
| المبحث الثاني : محتوى الشراكة الأورو جزائرية | 41 |
| المطلب الأول: اتفاقيات ما قبل الشراكة | 41 |
| الفرع الأول: العلاقة الخصوصية | 41 |
| الفرع الثاني : اتفاقيات التعاون الأورو جزائرية | 42 |
| المطلب الثاني : محتوى الشراكة الأورو جزائرية | 45 |
| الفرع الأول : ركائز الشراكة الأورو جزائرية | 45 |
| الفرع الثاني : بنود الشراكة الأورو جزائرية | 46 |
| المطلب الثالث: البرامج المالية لاتفاقية الشراكة الأورو متوسطية والجزائرية | 50 |
| الفرع الأول: برنامج ميدا(MEDA) | 50 |
| الفرع الثاني: السياسة الأوربية للجوار والشراكة | 55 |
| خلاصة الفصل | 57 |
| الفصل الثالث: الاقتصاد الوطني وتطبيق منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي | |
| تمهيد | 59 |

| | |
|---|---|
| المبحث الأول: الاقتصاد الوطني في ظل الإصلاحات الهيكلية وبرامج التنمية الاقتصادية | 60 |
| المطلب الأول : الاقتصاد الوطني قبل الإصلاحات المدعومة | 60 |
| الفرع الأول: مخططات التنمية الوطنية | 60 |
| الفرع الثاني : الإصلاحات الذاتية | 62 |
| المطلب الثاني : الاقتصاد الوطني في ظل الإصلاحات المدعومة | 62 |
| الفرع الأول : فترة الإصلاحات قبل التعديل الهيكلي | 62 |
| الفرع الثاني: إصلاحات التعديل الهيكلي | 66 |
| المطلب الثاني: برامج التنمية الاقتصادية الوطنية | 69 |
| الفرع الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2004) | 69 |
| الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005- 2009) | 70 |
| الفرع الثالث: برنامج توطيد النمو(2010- 2014) | 72 |
| المطلب الثالث: الوضعية الحالية للاقتصاد الوطني | 72 |
| الفرع الأول: الوضعية الاقتصادية | 72 |
| الفرع الثاني: الوضعية الاجتماعية | 74 |
| المبحث الثاني: تقييم منطقة التجارة الحرة الأورو جزائرية في ظل الوضعية الحالية للاقتصاد الوطني | 74 |
| المطلب الأول: انعكاسات منطقة التجارة الحرة | 75 |
| الفرع الأول: أثر التفكيك الجمركي على إيرادات الميزانية العامة للدولة | 75 |
| الفرع الثاني: أثر الاتفاقية على التجارة الخارجية | 77 |
| الفرع الثالث: التأثير على المؤسسات الاقتصادية | 78 |
| المطلب الثاني : عوائق تطبيق متطلبات نجاح الشراكة الأورو جزائرية | 79 |
| الفرع الأول : عوائق تطبيق الشراكة الأورو جزائرية | 79 |
| الفرع الثاني : متطلبات نجاح الشراكة الأورو جزائرية | 79 |
| خلاصة الفصل | 81 |
| خاتمة عامة | 83 |
| قائمة المراجع | 87 |

فهرس الجداول


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| (2-1) | المبالغ المالية التي استفادة منها الجزائر في إطار البروتوكولات المالية | 44 |
| (2-2) | المبالغ المحددة والمستهلكة في إطار برنامج ميدا 1 (1995- 2000) | 51 |
| (2-3) | المبالغ المحددة والمستهلكة في إطار برنامج ميدا 2 (2000- 2005) | 52 |
| (2-4) | تطور حجم قروض البنك الأوربي للاستثمار للدول المتوسطية(1992- 2003) | 54 |
| (3-1) | بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1995-1998) | 68 |
| (3-2) | بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2004) | 70 |
| (3-3) | ميزانية البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005- 2009) | 71 |
| (3-4) | بعض المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة من ( 2005-2016) | 72 |
| (3-5) | معدلات البطالة في الجزائر للفترة (2005 -2016) | 74 |
| (3-6) | الخسائر المحتملة من التعريفة الجمركية جراء التفكيك الجمركي للرسوم الجمركية المفروضة على واردات المنتجات المنعة من الاتحاد الأوربي | 76 |

# فهرس الأشكال


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| (1-1) | درجات التكامل الاقتصادي | 14 |
| (1-2) | تطور حجم قروض البنك الأوروبي للاستثمار للدول المتوسطية | 55 |

## ملخص

إن هدف دراستنا هو إبراز الجوانب التي طرحتها عملية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوربي والتي تم التوقيع عليها في 2002 و دخلت حيز التنفيذ في 2005, و لعل ظهور التكتلات الاقتصادية الحديثة و تطور الاقتصاد هو ما دفع الجزائر للاندماج في الاقتصاد العالمي واعتماد جملة الإجراءات و السياسات المرافقة كضرورة تأهيل الاقتصاد الوطني, والحديث عن هذا الجانب هو تأثير منطقة التجارة الحرة بين الجزائر و الاتحاد الأوربي على الاقتصاد الوطني.

حيث سنقوم من خلال هذه الدراسة بتحليل الإطار العام للشراكة الأورو متوسطية و الجزائرية والجوانب المالية المرافقة لهذه الشراكة, ثم عرض أهم الإصلاحات الاقتصادية التي طرأت على الاقتصاد الوطني و من ثم انعكاسات تطبيق منطقة التجارة الحرة على الاقتصاد الوطني المقرر تطبيقها في سنة 2017 في ظل الوضعية الحالية للاقتصاد الجزائري التي تحتم تأجيل ذلك وهذا من خلال الإجابة على السؤال الرئيسي التالي: **ما هو انعكاس منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي على الاقتصادي الوطني الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية والتطورات الحديثة؟**

حيث توصلت الدراسة إلى ضرورة تأجيل تطبيق منطقة التجارة الحرة مع الجزائر و هذا ما تم فعلا إلى غاية سنة 2020 نظرا للظروف الاقتصادية الحالية .



**الكلمات المفتاحية:**

منطقة التجارة الحرة –الشراكة الأورو متوسطية الجزائرية– الاقتصاد الوطني و منطقة التجارة الحرة الأورو جزائرية.



## Résumé :

Le but de notre étude est d'identifier les cotés posées par l'opération de l'Unité entre l'Algérie et l'Union européen qui est signé en 2002 et rentrée dans l'application en 2005, peut être que l'apparition des agglomérations économiques actuels et l'évolution économiques c'est ce que a poussé l'Algérie à l'incorporation dans l'économie mondiale et l'adoptation des séries des procédures et des politiques reconduites sont nécessaires pour l'initialisation de l'économie national. Parler de ce coté c'est l'influence de la zone de commerce libre entre l'Algérie et l'Union européen sur l'économie national.

A partir de cette étude, on va analyser le cadre générale de l'unité euro-moyenne et Algérienne et les cotés financiers qui sa marche avec cet unité, puis exposé les reformes économiques essentiales apparait sur l'économie national, près reflexe sur l'application du zone commercial libre sur l'économie national qui sera appliqués sur l'économie national en 2017 au lors de cette situation économique algérienne actuelle qui renforcée de retarder ça qui se fait en répondant à la question principale suivante :

Quel est le reflexe de la zone de commerce libre avec l'union européen sur l'économie national Algérien au bord des reformes économiques et l'évolution actuel ?

L'étude arrive à l'obligation de retarder l'application de zone de commerce libre avec l'Algérie, ce qui est fait vraiment jusqu'au 2020.

**Mots clés :** zone de commerce libre, unité euro-moyenne Algérienne, économie national et zone de commerce libre euro-Algérien.

# مقدمة عامة

## مقدمة عامة:

شهد النظام الاقتصادي العالمي تطورات سريعة في العلاقات الدولية، حيث جعلت الأمور الاقتصادية تتطور وتتسارع وتأخذ شكل التغيرات الج ذرية، فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية ونتيجة لما عاشه العالم من تحولات مست جانب العلاقات الاقتصادية الدولية بدأ التفكير في العديد من الحلول للنهوض بالاقتصاد ولعلى من أهمها التكتلات الاقتصادية والتي تدعوا إلى تحرير التجارة البينة بين الدول الأعضاء من خلال أحد أشكالها وهي منطقة التجارة الحرة. ويعتبر الاتحاد الأوروبي التجربة الأمثل للتكامل الاقتصادي، حيث قامت الدول الأوروبية بالعديد من المحاولات المتكررة والمتعاقبة للوصول إلى الوضع الحالي والتكامل الاقتصادي الأوروبي ، ولعلى من أبرز الأهداف التي يسعى إليها هذا التكامل هو تنسيق السياسة الاقتصادية والنقدية للدول الأعضاء، ولم يكتفي الاتحاد بهذا فقط بل قرر اللجوء إلى تجمعات جهوية تضم إلى جانب الدول المتقدمة دول نامية تسعى للاندماج الاقتصادي العالمي.

وفي ظل هذه الأحداث تتدرج اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية بين الاتحاد الأوروبي والذي يمثل التكتل الإقليمي للدول الأوروبية ودول حوض البحر الأبيض المتوسط، حيث أن الهدف الرئيسي لهذه الشراكة هو إنشاء منطقة التجارة الحرة بحلول سنة 2010 لأغلب الدول، وهذا ما أدى إلى خلق وضع جديد في إعادة هيكلة وتأهيل اقتصاديات الدول المتوسطية لمواجهة نتائج تحرير التجارة، ويبرز تحقيق الاندماج من الاتحاد الأوروبي للدول المتوسطية من خلال المساعدات المالية المقدمة من الاتحاد الأوروبي والتي تتمثل أساسا في ميدا 1 وميدا 2 وقروض البنك الأوروبي للاستثمار والسياسة الأوروبية للجوار والشراكة.

وباعتبار الجزائر من الدول النامية المتوسطية تسعى إلى تحقيق تنمية اقتصادية وتحسين معدل النمو الاقتصادي، خاصة بعد تطبيق برامج التصحيح الهيكلي والاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، مما جعلها أمام ضرورة للاندماج والتغلغل في الاقتصادي العالمي وذلك من خلال الانضمام إلى منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي بعد توقيع الشراكة رسميا في 2002 ودخولها حيز التنفيذ 2005 ، ولهذه الشراكة عدة أهداف تسعى

إلى تحقيقها من خلال المبادئ التي تقوم عليها بالإضافة إلى وجود سلبيات مختلفة من خلال تطبيق منطقة التجارة الحرة لذلك من الضروري مراجعة شاملة للاقتصاديات للتخفيف من هذه السلبيات.

**1 -إشكالية البحث:**

في ضوء ما سبق تبرز إشكالية البحث في السؤال الرئيسي التالي :

**ما هو انعكاس منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي على الاقتصادي الوطني الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية والتطورات الحديثة؟**

**2 -الأسئلة الفرعية:**

للإجابة على الإشكالية الرئيسية السابقة نضع الأسئلة الفرعية التالية:

-ما الدوافع من إنشاء منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي؟

-ما مدى أهمية منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الوطني؟

-ما هي انعكاسات منطقة التجارة الحرة مع الأورو جزائرية على الاقتصاد الوطني؟

-ما هي الوسائل الكفيلة بإنجاح منطقة التجارة الحرة الأورو جزائرية والتخفيف من سلبياتها؟

**3 - الفرضيات:**

-يعد أهم دافع وراء إقامة منطقة التجارة الحرة الأورو جزائرية هو تحفيز وتشجيع الاقتصاد الوطني وتحقيق الاندماج في الاقتصاد العالمي.

-لمنطقة التجارة الحرة الأورو جزائرية أهمية كبيرة للنهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الشاملة في ظل الاستفادة من برامج التمويل المقررة في اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية الجزائرية.

-ينتج عن منطقة التجارة الحرة عدة مزايا للاقتصاد الجزائري مع وجود قلة من السلبيات التي تفرضها هذه المنطقة في ظل الوضعية الحالية للاقتصاد الجزائري.

-على السلطات تبني إستراتيجية واضحة للتخفيف من السلبيات التي ترافق منطقة التجارة الحرة الأورو جزائرية وهذا تزامنا مع هشاشة الوضع الحالي للاقتصاد الوطني.

**4 -أسباب اختيار الموضوع :**

هناك عدة مبررات لاختيارنا لهذا الموضوع نوجزها فيما يلي :

-كون الموضوع ضمن الاختصاص هو التجارة الدولية.

-أهمية منطقة التجارة الحرة الأورو جزائرية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

-الاقتراب المستمر لتحقيق منطقة التجارة الحرة الأورو جزائرية المقررة في 2017.

-قلة الدراسات التي تحيط بالجوانب التي تتعلق بالشراكة الأورو متوسطية وعلاقتها بالاقتصاد الوطني.

**5 -أهمية الدراسة :**

يمكن حصر أهمية الدراسة في النقاط التالية :

-معرفة الجانب ال هام لل شراكة الاورو متوسطية الجزائرية والذي يساعد في النهوض بالاقتصاد يات الدول المتوسطية.

-أهمية المساعدات المالية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي والتي تعتبر جزءا هاما للنهوض بالاقتصاد الوطني .

-دراسة الموضوع تعين عن الاستفادة من معرفة منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي.

-الاقتراب المستمر من تطبيق منطقة الحرة والتي تم تأجيلها في ظل الظروف الاقتصادية الحالية للاقتصاد الوطني.

**6 -أهداف الدراسة:**

يمكن حصر أهم أهداف الدراسة فيما يلي :

-كيفية توجيه المساعدات المالية في إطار الشراكة الأورو متوسطية للقطاعات المختلفة والاقتصاد الوطني بصفة خاصة.

-دراسة الجوانب النظرية للتكامل الاقتصادي ومنطقة التجارة الحرة.

-معرفة مكانة وعلاقة ومدى ارتباط وتأثير الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي.

-تسليط الضوء على العوائق التي يواجهها الاقتصاد الوطني والتي تقف كحاجز أمام الاستغلال الأمثل للشراكة الأورو جزائرية وطرح الوسائل البديلة لتحقيق الاستغلال الأمثل.

**7 -منهج البحث :**

إن طبيعة الموضوع تقتضي علينا التعامل بالمناهج التالية :

-المنهج الوصفي التحليلي : لأن دراسة الموضوع دراسة نظرية لذلك اعتمدنا على هذا المنهج للإلمام بالموضوع والإحاطة به وتحليله واستخلاص نتائجه وملاحظاته.

-المنهج التاريخي : يساعدنا هذا المنهج في معرفة الوقائع التاريخية للمجموعة الأوروبية والاقتصاد الوطني والعلاقة القائمة بينهما من قبل عبر التاريخ.

**8 -حدود الدراسة :**

الحدود المكانية : يتمثل مجتمع الدراسة في كل من الاتحاد النقدي الأوروبي والدول المتوسطية، وكذالك الاشارة إلى الجزائر بصفة خاصة من خلال اقتصادها الوطني.

الحدود الزمنية: أما فيما يخص فترة الدراسة فسوف نتطرف إلى التكامل الاقتصادي الأوروبي واتفاقية الشراكة الأورو متوسطية والجزائرية خلال الفترة ( 2001- 2016)، ووضعية الاقتصاد الوطني قبل وبعد الإصلاحات خلال الفترة(1967- 2016) .

**9 -صعوبات البحث:**

تتمثل أهم الصعوبات التي واجهتنا في هذا الموضوع في قلة المراجع أي الكتب باللغة العربية المتعلقة بموضوع الشراكة الأورو متوسطية والجزائرية لذلك اعتمدنا على رسائل الدكتوراه والماجستير والإحصائيات السنوية بالإضافة إلى بعض المواقع الالكترونية والمقالات والمداخلات، كما تتمثل الصعوبات كذلك في عدم تطبيق منطقة التجارة الحرة الأورو جزائرية والتي تبقى عبارة عن استطلاع.

**10 – الدراسات السابقة :**

يوجد العديد من الدراسات في هذا الموضوع التي اعتمد عليها الطالب في هذا البحث نذكر من أهمها ما يلي:

-أنفال نسيب، دور الجوانب المالية والاقتصادية لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014-2015، والتي تم استخلاص أن الجوانب المالية والاقتصادية لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية لها تأثير كبير على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأنها قد تؤدي إلى تأهيل إنتاجيتها.

– ياسمينة مرابطي، العلاقات الاقتصادية للجزائر مع الاتحاد الأوروبي وتطورها في ظل الشراكة الأورو متوسطية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة دمشق، الجامعية 2008، وتم استخلاص أن الشراكة الأورو جزائرية لها تأثير كبير لتطور العلاقة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي.

-جمال عمورة، دراسة تحليلية وتقييميه لاتفاقية الشراكة الأورو العربية الأورو متوسطية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر 2005- 2006، والتي استخلص فيها إلى أن منطقة التبادل الحر سينجر عنها تقلص وتراجع في مواد الخزينة العامة للدول المتوسطية.

-غنية العيد شيخي، دور الشراكة الأورو متوسطية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التجارة الخارجية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد المالي والنقدي ، جامعة دمشق، سوريا، 2009، والتي استخلص فيها إلى أن الشراكة الأورو متوسطية سوف تؤدي إلى انفتاح أكبر إلى حدود الاقتصاد مما يفرض عليها البحث عن آليات وبرامج من أجل ترقية وتأهيل أداتها الإنتاجية.

-من هذه الدراسات تكمن القيمة المضافة لبحثنا في محاولة ربط تطبيق منطقة التجارة الحرة الأورو جزائرية مع الاتحاد الأوروبي والوضعية الحالية للاقتصاد الوطني.

**11- خطة البحث:**

لانجاز هده الدراسة تم تقسيم البحث إلى مقدمة عامة وثلاث فصول وخاتمة عامة.

– الفصل الأول تضمن الإطار النظري للتكامل الاقتصادي الأوروبي تم تقسيمه إلى مبحثين :

المبحث الأول تضمن التكامل الاقتصادي بصفة عامة ومنطقة التجارة الحرة، أما المبحث الثاني فتناول التكامل الاقتصادي الأوروبي وكذلك الاتحاد الأوروبي في ظل أزمة الدين السيادي.

–الفصل الثاني تضمن الإطار العام لاتفاقية الشراكة الأورو متوسطية الجزائرية وتم تقسيمه إلى مبحثين :

تضمن المبحث الأول اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية ومحتواها، وتضمن المبحث الثاني محتوى الشراكة الأورو جزائرية واتفاقياتها والبرامج المالية للاتفاقية.

–الفصل الثالث تضمن الاقتصاد الوطني الجزائري وتطبيق منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي وذلك من خلال مبحثين :

تضمن المبحث الأول الاقتصاد الوطني الجزائري في ظل الإصلاحات الهيكلية وبرامج التنمية الوطنية، والمبحث الثاني فتضمن منطقة التجارة الحرة في ظل الوضعية الحالية للاقتصاد الوطني الجزائري.

# الفصل الأول
# الإطار النظري للتكامل الاقتصادي

**تمهيد:**

شهد العالم قيام تكتلات اقتصادية في النصف الثاني من القرن العشرين سواء بالصيغة التقليدية أو بالصيغة الجديدة، ويعود لجوء العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء للجوء إلى تكتلات اقتصادية إقليمية وغير إقليمية إلى نظرا إلى العديد من الدوافع وقصد تحقيق أغراض معينة، بعدما أدركت ضرورة التكامل الاقتصادي وأهميته، ويمكن أن يعود السبب الرئيسي للتكامل الاقتصادي محاولة التغلب على المشاكل الاقتصادية الداخلية وحلها بصورة جماعية.

كما أن التطورات في الاقتصاد تشير إلى ظاهرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل، ويتمثل دلك في زيادة حجم معاملات السلع والخدمات العابرة للحدود، مما أدى إلى إنشاء منطقة التجارة الحرة، التي تطورت بتطور التجارة والاقتصاد.

ومنه ومن خلال هذا الفصل سنقوم بتبيين ذلك من خلال مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: التكامل الاقتصادي ومنطقة التجارة الحرة.

المبحث الثاني: التكامل الاقتصادي الأوربي.

## المبحث الأول: التكامل الاقتصادي ومنطقة التجارة الحرة

شهد العالم تطورات سريعة وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث أصبحت عدة دول تعمل على تحقيق أعلى صور التعاون الاقتصادي في شتى المجالات، ولعلى منها التكامل الاقتصادي الذي يمثل علاقة تقوم بين الوحدات الاقتصادية باتجاه تحقيق الاندماج بينها وإزالة مظاهر التمييز القائمة بينها، لذلك ارتأينا من الضروري التطرق إلى تعريف التكامل الاقتصادي ودرجاته وآثاره، وكذلك التطرق إلى تعريف منطقة التجارة الحرة وأهم مبادئها.

### المطلب الأول: تعريف ودرجات التكامل الاقتصادي

سنحاول في هذا المطلب إعطاء مفهوم للتكامل الاقتصادي وذلك من خلال التعريف اللغوي والتعريف الاصطلاحي، وكذلك معرفة درجات التكامل الاقتصادي.

#### الفرع الأول تعريف التكامل الاقتصادي

سنقدم التعريف اللغوي ثم التعريف الاصطلاحي كما يلي:

**أولا** : التعريف اللغوي: إن كلمة تكامل ذات أصل لاتيني وبدأ استعمالها عام 1620، في قاموس أوكسفورد الانجليزي، وتعني تجميع الأشياء كي تؤلف كل واحد، وهذا المعنى يتفق تماما مع المعنى العام لكلمة تكامل فهي تدل على ربط أجزاء بعضها إلى بعض ليتكون منها كل واحد، وقد ذكر في القواميس العربية بنفس المعنى تقريبا، إذ جاء في أحد القواميس كمل وكمل وكمل وكمالا وتكامل وتكميل وإكمال بمعنى تك وكان كاملا والكامل هو من تمت أجزائه وصفاته.[1]

**ثانيا:** التعريف الاصطلاحي: إن ظهور مفهوم التكامل الاقتصادي بين الدول لأول مرة عندما وضع الاقتصادي الكندي J.VINER نظرية الاتحادات الجمركية سنة 1950 التي تبحث في إثر إقامة تكتل اقتصادي .

وهناك عدة تعار يف للتكامل الاقتصادي في مفهومه الاصطلاحي نذكر منها ما يلي:

[1]– عمر حسين، **التكامل الاقتصادي وأنشودة العالم المعاصر: النظرية والتطبيق،** دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1998، ص.7.

1 –يعرف بأنه العملية التي بمقتضاها يتفق دولتين أو أكثر على إزالة كافة الحواجز أمام حركات رؤوس الأموال والعمالة بين الدول الأعضاء، والتنسيق بين السياسات الاقتصادية المختلفة بقصد تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية في مقدمتها الوصول إلى معدل مرتفع للنمو مع وجود فرص متكافئة لكل دولة عضو.[1]

2 –أما التكامل الاقتصادي في مفهومه الحديث هو عملية اقتصادية سياسة واجتماعية مستمرة باتجاه إقامة علاقات اندماجية متكافئة متكافئة بخلق مصالح اقتصادية متبادلة وتحقيق عوائد مشتركة متناسبة من خلال خلق مزيد من التداخل بين هياكلها الاقتصادية والاجتماعية.[2]

3 – التعريف الشامل للتكامل الاقتصادي:

هو عمل إرادي من قبل دولتين أو أكثر، تقوم كل منهما بإزالة كافة الحواجز أمام العملات التجارية وانتقالات عوامل الإنتاج فيما بينها، كما أنه يضمن تنسيق السياسات الاقتصادية وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف زيادة الإنتاجية العامة مع وجود فرص متكافئة لكل دولة عضو.[3]

**الفرع الثاني: درجات التكامل الاقتصادي**

فرق العديد من الباحثين بين درجات(أشكال) التكامل الاقتصادي، وفيما يلي سنحاول إعطاء أهم درجات التكامل الاقتصادي والمتمثلة فيما يلي :

**أولا:** منطقة التجارة التفضيلية:

من أجل تنشيط التبادل التجاري بين دولتين أو أكثر، تقوم هذه الأخيرة بإقامة منطقة تجارة تفضيلية، والتي تعني اتفاقيات تجارية بين مجموعة من الدول تهدف إلى تخفيض القيود التجارية سواء كانت جمركية أو غير جمركية على الواردات التي تتم بينهما دون إلغائها كلية، مع الحفاظ أو الزيادة من القيود على السلع المستوردة من الدول غير الأعضاء في منطقة التفضيل.[4]

[1]– طه عبد الحليم طه، **إشكالية التكامل الاقتصادي العربي**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2003، ص.17.

[2]– عبد الوهاب حميد رشيد، **دور التكامل للمشروعات العربية المشتركة، الطموحات والأداء**، كاضمة للنشر والأداء والتوزيع، مصر، 1985، ص. 20.

[3]– سامي عفيفي حاتم، **التكتلات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الرابعة، جامعة حلوان، القاهرة، 2003، ص.283.

[4]– سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص.286.

**ثانيا** : منطقة التجارة الحرة :

وفيها يتم إلغاء كافة القيود الجمركية والإدارية على حركة السلع والخدمات فيما بين الدول الأعضاء في المنطقة، مع احتفاظ كل دولة عضو بتعريفاتها الجمركية مع باقي دول العالم.[1]

**ثالثا** : الاتحاد الجمركي :

وهو شكل من أشكال التكامل الاقتصادي ينشأ عن اتفاق بين دولتين أو أكثر، تتفق على تبادل السلع بينهما دون أي قيود على التجارة الخارجية مثل الرسوم الجمركية ونظام الحصص بين الدول الأعضاء، وعلى إتباع نظام موحد للرسوم الجمركية على التجارة بين كل الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي والدول غير الأعضاء.[2]

**رابعا**: السوق المشتركة :

وهي درجة أعلى في سلم التكامل الاقتصادي مقارنة بمنطقة التجارة الحرة أو الاتحاد الجمركي، حيث يتم بالإضافة إلى حرية تنقل السلع والخدمات وإنشاء الجدار الجمركي يتم إلغاء القيود على عناصر الإنتاج، كالعمل ورأس المال والتكنولوجيا، بين الدول الأعضاء، وعلى ذلك تشكل الدول الأعضاء سوقا موحدة يتم في إطارها انتقال السلع والأشخاص ورؤوس الأموال في حية تامة ومن أمثلة ذلك السوق الأوروبية المشتركة.[3]

**خامسا**: الاتحاد الاقتصادي :

يتم في هذا الشكل إلغاء الرسوم الجمركية وتحرير انتقال السلع وتوحيد الرسوم الجمركية إزاء العالم الخارجي وإلغاء القيود على تنقل العمالة ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، ويتم تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والاجتماعية بين الدول الأعضاء للاتحاد الاقتصادي وتنسيق هذه السياسات ضروري لتضمن حرية انتقال السلع وعناصر الإنتاج.[4]

---

[1]- حسين عمر،**الإقتصاد والعولمة**، دار الكتاب الحديث، مصر، 1990، ص.8.

[2]- إجلال راتب، **حول نظرية التكامل الاقتصادي**، دراسة غير منشورة، معهد التخطيط القومي، مصر، 1990، ص.1.

[3]- حسين عمر، مرجع سبق ذكره، ص.9.

[4]- كامل بكري،**التكامل الاقتصادي**، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1984، ص.27.

**سادسا:** الاتحاد النقدي :

إن قيام التجارة وتحويل رؤوس الأموال بين الدول المتكاملة يتوقف على إمكانية تحويل العملات للدول المشتركة، فتقوم هذه الأخيرة بتنسيق السياسات النقدية والمصرفية فيما بينهما، أي بالإضافة إلى انتقال عناصر الإنتاج بدون قيود بين التجارة ين الدول الأعضاء وتحرير تجارتها السلعية فإن الاختلاف في العملات الوطنية لهذه الدول قد يؤدي إلى عدم تحقيق أهداف الدرجات السالفة الذكر، فيم هنا إدراج كافة الصيغ والترتيبات التي من شأنها التخفيف من العقبات النقدية التي تعرقل انسياب السلع وعناصر الإنتاج بين الدول، ويقوم عمل هذا الاتحاد على تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول المتحدة وإنشاء وحدة نقدية موحدة وإطلاق حرية التحويل الخارجي لتشجيع التبادل التجاري والاستثماري وزيادة التخصص الإقليمي والتكامل بيت اقتصاديات دول الاتحاد، ومن الأمثلة البارزة لهذه الدرجة من التكامل هو الاتحاد النقدي الأوروبي "منطقة اليورو" .[1]

**سابعا:** الاتحاد الاقتصادي التام :

يعتبر الاتحاد الاقتصادي التام آخر درجات التكامل الاقتصادي، والذي بمقتضاه تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كاقتصاد واحد، وفيه يتم توحيد السياسات الاقتصادية بحيث يتبع الأعضاء نفس السياسة الاقتصادية، ويقوم الاتحاد بإنشاء سلطة فوق قومية تراقب تنفيذ تلك السياسات الموحدة ومن هنا فإنه يمكن تحقيق كافة المزايا المترتبة على قيام التكامل الاقتصادي من تحقيق الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية وما يترتب عليها من زيادة الدخول الحقيقة وتحقيق العدل في توزيع الدخل بين المواطنين مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية، ويمكن القول أنه في الاتحاد الاقتصادي التام يتم توحيد كافة السياسات الإنتاجية والنقدية والضريبية والتجارية والاجتماعية وغيرها، مع إيجاد سلطة إقليمية وجهاز إداري لتنفيذ هذه السياسات.

– ولتوضيح درجات التكامل الاقتصادي وتبسيطها يمكن تلخيصها في الشكل التالي :

[1]– عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية دراسة تجارب مختلفة،** أطروحة مقدمة ضمن نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006–2007،ص.14.

**الشكل رقم(1-1):** درجات التكامل الاقتصادي.

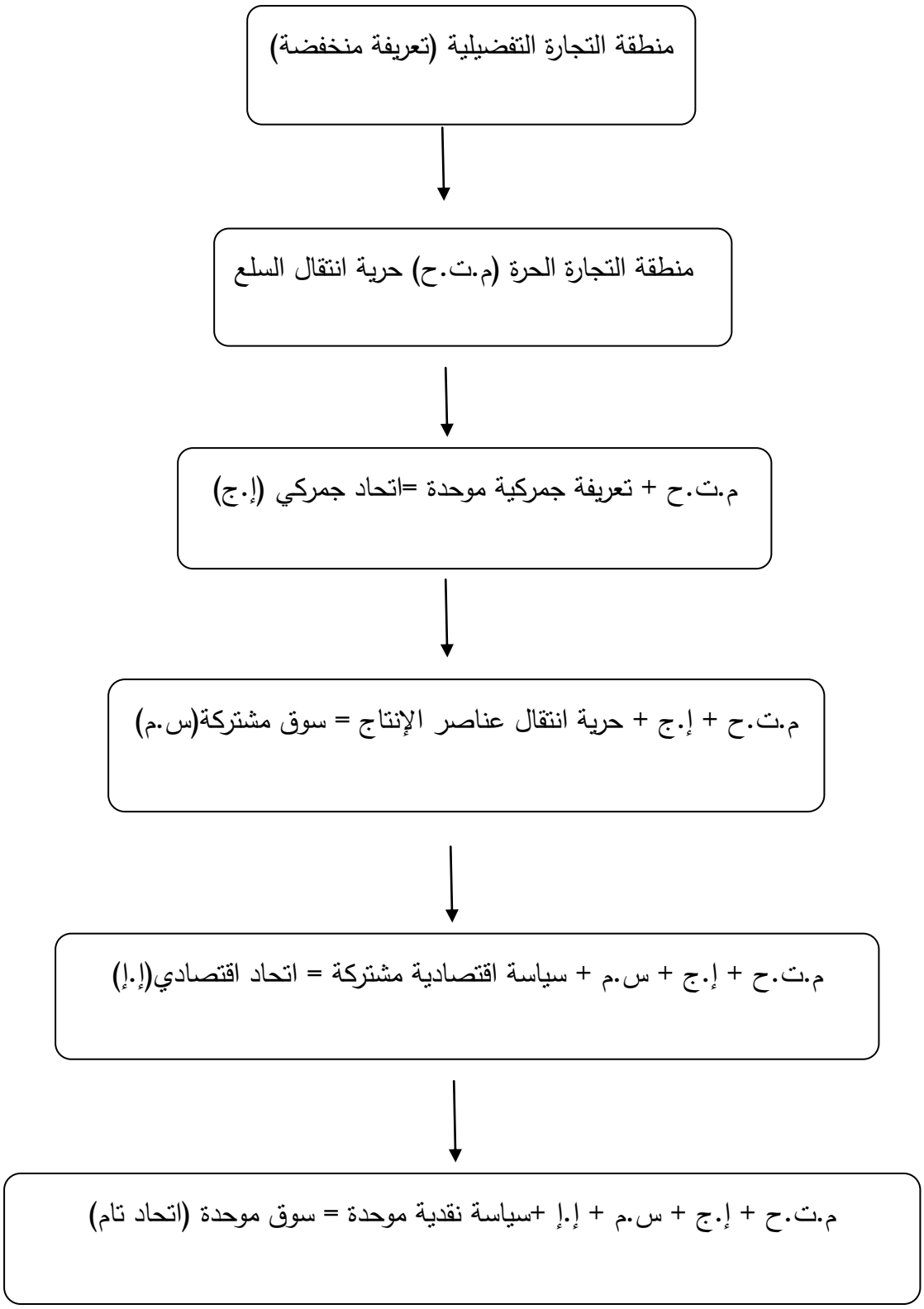


**source :** YAdwiga Forowicz, Economie Internationale, Benchemin,Quebeq,1995,P.266.

## المطلب الثاني: آثار التكامل الاقتصادي

من خلال قيام تكامل اقتصادي بين مجموعة من الدول فإنه يخلق مجموعة من الآثار تبرز على حد سواء من خلال الجوانب الايجابية والسلبية لهذه العملية التكاملية، فهي كما يلي :

### الفرع الأول: ايجابيات التكامل الاقتصادي

هناك عدة ايجابيات للتكامل الاقتصادي نلخصها فيما يلي :

**أولا** : حرية تنقل عناصر الإنتاج :

عند قيام تكامل اقتصادي بين مجموعة من الدول يجعل عناصر الإنتاج تتحرك داخل المنطقة التكاملية بدون قيود، مما يسمح بتطوير الإنتاج وتخفيض تكاليفه وتحسين المنتجات وهذا مما يزيد من نسبة التوظيف لعناصر الإنتاج والعوائد التي تحصل عليها وبالتالي زيادة مستوى الإشباع للمستهلكين وزيادة رفاهيتهم، فانتقال رؤوس الأموال من الدول التي لها فائض إلى الدول التي تفتقره يؤدي إلى إعادة توزيع مكافئات رأس المال من الدول التي لها فائض فيه وضغط ديم وغرافي تجاه الدول التي تعاني نقص في اليد العاملة، فاستمرار هذه العملية في المدى المتوسط والطويل تعيد التوازن في مستويات الأجور في المنطقة التكاملية وتؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد مما ينجم عنه توفير السلع والخدمات بصورة أكثر بكثير من قبل التكامل. [1]

**ثانيا:** زيادة قوة التفاوض :

من مزايا التكامل الاقتصادي، إعطاء الدول المتكتلة قوة التفاوض والثقل الملموس في المجتمعات الدولية والعالمية، وهذا راجع لكبر حجم صادرات وارداتها، فتستطيع أن تحصل على واردات بأسعار أقل، كما تريد في أسعار صادرات بسبب عدم التنافس فيما بينهما في الأسواق الخارجية، الأمر الذي يجعلها تحصل على شروط أفضل لمبادلات التجارية.[2]

[1]– محمد عبد العزيز عجيمة، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة المصرية، الإسكندرية، مصر، 1977،ص.167

[2]– كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص.48، 49.

**ثالثا:** اتساع حجم السوق:

من الممكن التعرف على حجم السوق بعدة مقاييس فيرى "كوزنيتر" قياس هذا الحجم على أساس عدد السكان، وقيل أيضا باستخدام المساحة الجغرافية للدول المتكاملة كمؤشر يدل على حجم السكان، أما "ألن" فإنه يرى استخدام معيار حجم الناتج القومي في مقياس حجم السوق.[1]

فضيق الأسواق المحلية للدول وعدم قدرتها على استيعاب مختلف المنتجات يرجع إلى انخفاض القدرة الشرائية في هذه الدول، كما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج لأن الدول التي لها طاقة إنتاجية هامة تنتج لسوق ضيقة محدودة الاستهلاك مما تضيع فرص تخفيض تكاليف الإنتاج، فالتكامل الاقتصادي يدل على مشكلة ضيق الأسواق، فالمنتجات المختلفة ستجد أسواقا أوسع ومجالا أكبر في حالات عديدة مما يؤدي اتساع السوق إلى إمكان إقامة صناعات لم تكن قائمة قبل الاتحاد.[2]

إذن فالتكامل الاقتصادي يؤدي إلى اتساع حجم السوق داخل المنطقة التكاملية مما يزيد من تسويق منتجاتها وتحسين التكنولوجيا وتأمين زيادة الإنتاج، ويترتب على اتساع حجم السوق عدة مزايا أهمها الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية نتيجة لتوسيع وإقامة الوحدات الإنتاجية على أسس اقتصادية سليمة والإفادة من وحدات الإنتاج الكبير الخارجية والداخلية، فتجارب الدول المتطورة قد أوضحت بجلاء أهمية سعة السوق، بحيث نجد أن الدول التي حقق تقدما ملموسا في التصنيع تملك أسواقا قومية واسعة كما أن كبر حجم السوق يزيد من المنافسة بين المنتجين مما يودي إلى تخفيض الأسعار ويخفف من الاحتكار.[3]

**رابعا:** تخفيض العبء على ميزان المدفوعات :

تقوم الدول المتكاملة اقتصاديا بزيادة التبادل التجاري فيما بينهما وتخفض من استيرادها من العالم الخارجي هذا ما يؤدي إلى تخفيض العبء على ميزان المدفوعات.

[1]– محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999، ص.252.

[2]– محمد عبد العزيز عجيمة، مرجع سبق ذكره، ص.168.

[3]– محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص.258.

**خامسا:** زيادة معدل النمو الاقتصادي :

يؤدي التكامل الاقتصادي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء وذلك عن طريق تشجيع الحافز على الاستثمار، فاتساع نطاقه وما يتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة سيؤدي إلى زيادة الحافز الاستثماري، حيث تصبح الفرصة مهيأة أمام رأس المال في مختلف بلدان التكامل لتحقيق الربح عنى طريق توظيف الأموال في وسائل الإنتاج على تلك السلع، هذا فضلا عن تشجيع ظاهرة التخصص الإقليمي في الإنتاج وإتاحة حرية التنقل والتوطن والإقامة لرؤوس الأموال داخل المنطقة التكاملية بحيث يتيسر استغلال موارد جديدة في الزراعة والصناعة والخدمات وغيرها، ولهذا يتوقع أن يسفر التكامل الاقتصادي عن تسهيل عمليات تكوين رأس المال وزيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول المتكاملة.[1]

**سادسا:** الاستفادة من مهارات اليد العاملة :

عند قيام تكامل اقتصادي يؤدي إلى تطبيق مبادئ تقسيم العمل وهذا كفيل بإظهار المهارات والقدرات والعمل على تنميتها، فدرجة تقسيم العمل والاستفادة من الفنيين وغيرهم في ميادين تخصصهم أعلى في الولايات المتحدة الأمريكية كوحدة سياسية واقتصادية منها لو أن كل ولاية استقلت بسياستها الاقتصادية.

مما سبق يتضح لنا أن التكامل الاقتصادي يوفر فرصا للإسراع في عملية التنمية كما أن له فوائد اقتصادية واجتماعية وسياسية لا تستطيع دولة ما تحقيقها منفردة.[2]

**الفرع الثاني: سلبيات التكامل الاقتصادي**

كما ذكرنا أن للتكامل الاقتصادي ايجابيات ومنافع متنوعة، إلا أنه لا يخلوا من بعض السلبيات، فتكتف الصعوبات التي تواجه عمليات تطبيق الإجراءات التكاملية المتفق عليها بين مجموعة الدول الأعضاء هي التي

[1]– كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص.48، 49.

[2]– محمد عبد العزيز عجيمة، مرجع سبق ذكره، ص. 67، 68.

تنشأ بعض السلبيات تلقائيا بمجرد قيام التكامل، كما ينشأ البعض الآخر عند التنفيذ العملي لاتفاقية التكامل ومن أهم هذه السلبيات نذكر ما يلي : [1]

**أولا:** تحويل التجارة :

وتتمثل في تبديل المستوردات ذات أثمان منخفضة من دول غير عضو بمستوردات ذات أثمان أغلى من دولة عضو.

**ثانيا:** الآثار على ميزانية الدولة :

قد يؤدي إلغاء الرسوم البينية إلى حدوث عجز على مستوى الميزانية العامة للدولة، ناتجة عن خفض إيراداتها المتأتية من الرسوم الجمركية من شركائها، وتؤثر كذلك على سياستها المالية.

**ثالثا:** انحراف التجارة والإنتاج والاستثمار :

يتحايل المنتجون الأصليون على الدولة التي تفرض رسوما مرتفعة بالتصدير إلى الدول ذات الرسوم المنخفضة بإعادة تصديرها إلى الدول مرتفعة الرسوم حيث تصبح أرخص مما لوتم استيرادها مباشرة مع أخذ نفقات النقل في الحسبان، وهو الذي يطرح النقائص التي تعتري قواعد المنشأ التي رغم تحديد قواعد ضابطة إلا أنه قد يتم التحايل بطرق مختلفة، كما أن عدم اتخاذ الإجراءات والسياسات الموحدة اتجاه العالم الخارجي قد يؤدي إلى انحراف الاستثمار وعمليات الإنتاج إلى الدول الأعضاء ذات مستويات الضرائب المنخفضة.

**رابعا:** توزيع المكاسب وتعويض الخسائر:

المشكل الذي قد يقع بين الدول المتكاملة اقتصاديا هو كيفية توزيع الإيرادات المحصلة وتطرح مشكل عدم العدالة في تقسيم المكاسب وكذا تحمل بعض الدول خسائر ناجمة عن آليات التوزيع.[2]

---

[1]– خلوفي عائشة، **تأثير التكتلات الاقتصادية الاقليمية على حركة التجارة الدولية– دراسة حالة الاتحاد الأوروبي،** مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، 2011 –2012، جامعة سطيف، الجزائر، ص.58.

[2]– كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص.314.

**خامسا:** انتقال الأزمات:

وفقا لمبدأ الآثار التبادلية للتجارة الخارجية وتشابك الاقتصاديات والتغذية العكسية للأزمات التي قد تتعرض لها دولة عضو على بعض الدول الأخرى، وفي هذا السياق فان أزمة الكساد بأمريكا لها الأثر على الاقتصاد المكسيكي ومن تجلياته أن تم تخفيض العمالة في قطاع الصناعة وبمؤسسات أخرى أمريكية حدودية، وأيضا أزمة اليونان وانتقالها إلى دول الاتحاد الأوربي.

**سادسا:** تنازل كل بلد عضو عن جزء من استقلاليته :

حيث يجب احترام عدد معين من القواعد، وخير مثال على ذلك الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي الذي يفرض مجموعة من المبادئ.

**سابعا:** اختلاف درجة نمو اقتصاديات الدول الأعضاء واختلاف المصالح الاقتصادية للمشروعات والصناعات المحلية لدول التكامل:

مما يؤدي هذا الاختلاف إلى درجة الحماية الجمركية للمشروعات القائمة في كل بلد عضو، وعليه فان إلغاء الحواجز الجمركية والتخلي عن سياسة الحماية لهذه المشروعات وفقا لسياسة التكامل يعرضها لمنافسة خارجية قد تؤدي إلى القضاء عليها وبالتالي يمكن القول أنه يصعب التخلي عن الحماية الجمركية لبعض المشروعات في بعض دول التكامل.

## المطلب الثالث: منطقة التجارة الحرة

إن منطقة التجارة الحجرة هي أحد درجات التكامل الاقتصادي ولأهمية هذه الدرجة على المستوى الدولي، لذا سوف نقوم في هذا المطلب بتقديم تعريف منطقة التجارة الحرة وأهميتها وأهم مبادئها.

### الفرع الأول: تعريف منطقة التجارة الحرة

هناك عدة تعريفات لمنطقة التجارة الحرة نذكر منها ما يلي:

**أولا:** هي مجموعة من الدول التي تلغي كل القيود على فيما بينها فقط، كما تبقى كل دولة تتبع الإجراءات العادية بالنسبة لتجارتها مع الدول غير الأعضاء في منطقة التجارة الحرة.

ويتبين أن المنطقة الحرة للتجارة عبارة عن دمج أسواق للسلع للدول الأعضاء في سوق واحدة كبيرة يتحقق داخلها حرية تنقل السلع التي منشؤها الدول الأعضاء.[1]

**ثانيا:** منطقة التجارة الحرة هي مساحة أو موقع محدد، غالبا يتواجد بالقرب من ميناء أو مطار أين تتم التبادلات التجارية مع باقي دول العالم مرخصة وبدون قيود، فالبضائع يمكن لها أن تدخل المنطقة دون أن تطبق عليها حقوق الجمارك ويمكن أن تخزن لفترات متغيرة وعند الحاجة يعاد تخزينها، وفي حال دخول السلع من المنطقة الحرة إلى داخل البلد فإنها تخضع للحقوق والرسوم الجمركية المعمول بها.[2]

**ثالثا:** يقصد بمنطقة التبادل الحر التزام كل الدول الأعضاء بإلغاء الرسوم الجمركية على تدفق السلع والخدمات فيما بينها وفي نفس الوقت تحتفظ كل دولة عضو بحقها في فرض ما تراه من قيود على باقي دول العالم خارج منطقة التبادل،[3] أي إزالة العوائق القيود التجارية فيما بينها دون القيود القومية المنفصلة ضد التجارة على العالم الخارجي، ولكل دولة الحق في فرض الرسوم الجمركية على ما تستورده من الدول الأخرى غير الأعضاء في المنطقة دون الالتزام بتعريفة جمركية موحدة.[4]

**الفرع الثاني: أهمية منطقة التجارة الحرة**

تعود أهمية منطقة التجارة الحرة إلى أنها تستجيب إلى المتغيرات الإقليمية والعالمية الجديدة التي تعلى من شأن المنافسة الاقتصادية والعولمة بعد أن أصبح من المسلم به أنه لا تستطيع دولة بمفردها مهما بلغت قوتها أن تعيش بمعزل عما يجري بها من أحداث وتغيرات متلاحقة، وتزداد أهميتها في عالم تسود فيه التكتلات الكبرى، ولهذا فان الدولة التي يفوتها قطار التكامل الاقتصادي في ابسط عرباته وهي منطقة التجارة الحرة تتحول إلى سوق هامشي.

---

[1] – كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص.20.

[2] – SAIDHENNI , " **LES ZONES FRANCHES DANS LE MONDE** " THE WORLD BANK 1818 , H STREET W WASHINGTON D.C 20433 USA , 1991 P12

[3] – محمود يونس، **اقتصاديات دولية**،الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2000، ص.142.

[4] – زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر،2003، ص.310.

وقد أوضحت الدراسات القياسية أن هذه المنطقة تترتب علها زيادة ملموسة في إنتاجية عناصر الإنتاج والاستثمار والتجارة البينية فضلا عن تنوع النشاط الاقتصادي وزيادة معدل نمو الدخل القومي، ويرى البعض أنه إذا كان لهذه المنطقة أثرا ايجابيا على حجم التجارة فان لها أثر سلبيا على تنوع التجارة، إلا أنه تبين من دراسات أخرى أن هذا الشكل من التكامل أدى إلى تنوع التجارة في دول أمريكا الجنوبية والوسطى وشرق إفريقيا.

**الفرع الثالث: أهم مبادئ منطقة التجارة الحرة**

إن لمنطقة التجارة الحرة مجموعة من المبادئ يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

**أولا :** مبدأ المعاملة بالمثل :

بعد ما كانت التسهيلات التجارية الخاصة بالمنتجات المعينة بموجب اتفاقية التعاون تمنح من قبل طرف واحد وهو الاتحاد الأوروبي الذي كان يسمح بدخولها إلى أسواق بكل حرية وبدون إجبار الطرف الآخر على القيام بذلك، غير أنه بموجب الاتفاقية فسيكون تحرير المبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات من الطرفين أي وفق المعاملة بالمثل.

**ثانيا:** مبدأ التدرج :

أي هذه المنطقة لا تتم إقامتها بشكل مباشر بين الطرفين بمجرد دخول الاتفاق حيز التنفيذ وإنما بصورة تدريجية خلال فترة تقدر ب 12 سنة، وهذا بغية تمكين الدول المتوسطية الاستعداد أكثر لعملية الانضمام.

**ثالثا:** مبدأ المرونة والتكيف :

سمحت الاتفاقية للدول المتوسطية من إمكانية تغيير في جدول أو رزنامة التفكيك التعريفي الخاص بمنتجات معينة وإحداث تعديلات فيه خلال الفترة الانتقالية بعد الاتفاق مع الطرف الأوروبي وهذا في حالة ما إذا سببت عملية التفكيك هذه في أضرار كبيرة على إحدى القطاعات الاقتصادية في مدة ثلاث أو خمس سنوات حسب القطاع.

## المبحث الثاني: تطور التكامل الاقتصادي الأوروبي

إن من النماذج المثلى للتكاملات الاقتصادية الاتحاد الأوروبي الذي أنشأ بعد مخلفات الحرب العالمية الثانية، مما جعلها تدرك أنه من الصعب أن تجاري الأوضاع الدولية الجديدة، لذلك ارتأت أن أفضل الطرق لإحلال الأمن وتوحيد القارة هو التكامل الاقتصادي، لذلك سوف نتطرق في هذا المبحث إلى نشأة التكامل الاقتصادي الأوروبي واتفاقية ماستريخت والاتحاد الأوربي في ظل أزمة الدين السيادي.

### المطلب الأول: نشأة التكامل الاقتصادي الأوربي

إن نشأت التكامل الاقتصادي الأوربي كما ذكرنا أنشأ بعد مخلفات الحرب العالمية الثانية، فمر بالعديد من المراحل تدريجيا مما جعله قوة اقتصادية كبيرة هذه المراحل نوجزها فيما يلي :

#### الفرع الأول: منطقة التعاون والتنمية الاقتصادية 1948:

كان من نتائج الحرب العالمية الثانية انهيار اقتصاد العديد من الدول الأوربية، فأعلن "جورج مارشال" وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1947 ضرورة قيام دول أوروبا الغربية بالتعاون الاقتصادي فيما بينها لإعادة بناء اقتصادياتها في مقابل تخصيص حجم كبير من المساعدات الأمريكية، وهو ما يعرف بمشروع مارشال لإعادة بناء أوروبا وإلى جانب هذه التجربة اتفقت ثلاث دول أوروبية هي هولندا وبلجيكا ولكسمبورغ على إنشاء اتحاد جمركي اعتبارا من عام 1948 والذي عرف بالبينولوكس، وهذا ما أسفر عن تكوين ما يسمى بالمنطقة الأوربية للتعاون الاقتصادي، فمرت الدول الأوروبية (أوروبا) بمرحلة انتعاش، وكذلك كان حجم التجارة بين الدول الأوربية في تزايد مستمر وللحفاظ على هذا النمو شعر العديد من القادة الأوروبيين بضرورة تحقيق التكامل والوحدة الاقتصادية.[1]

[1]– عمر مصطفى محمد، **التكتلات الاقتصادية والإقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية: دراسة تجارب مختلفة،** مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر 2014، ص، ص.56، 57

**الفرع الثاني: إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب(1951 معاهدة باريس)**

أعلن وزير الخارجية الفرنسي( شومان ) في 9ماي 1949 عن اقتراح إنشاء الجماعة الاقتصادية للفحم والصلب، فتم التوقيع على معاهدة باريس في 18 أفريل 1951 لتحقيق طموحات "روبرت شومان"، الذي يعد الأب الروحي للاندماج الأوروبي، والذي قال" لن تبنى أوروبا بين يوم وليلة أو وفق لحظة بل سيتم بناؤها من خلال انجازات ملموسة تؤدي في البداية إلى إنشاء حالة من التضامن الواقعي " فتم التوقيع على هذه المعاهدة في باريس بين 6 دول أوروبية هي (دول البينولوكس وفرنسا وألمانيا الاتحادية وإيطاليا) والقاضية على حسم الصراعات والخلافات حول مناجم الفحم والصلب وما يرتبط بها من صناعات.[1]

فجاءت معاهدة باريس لتقييم الجماعة الأوروبية لفحم والصلب كنوع من التكامل القطاعي وكخطوة لتسهيل وتحرير تجارة الفحم والحديد بين الدول والأعضاء وفرض حماية ضد الدول غير الأعضاء، ولتجميع هذه الدول في سوق واحد وبسلعتين الفحم والصلب ولهذا الغرض شكل وزراء خارجية بلدان الجماعة الأوربية لجنة برئاسة بول هنري سباك وزير خارجية بلجيكا للبحث في مسالة المزيد من التكامل وفي منتصف 1956 أقرت اقتراحات اللجنة ضرورة إنشاء سوق أوروبية مشتركة.

**الفرع الثالث: السوق الأوروبية المشتركة**

في 25/مارس/1957، قامت الجماعة الاقتصادية الأوروبية في مدينة روما بإيطاليا بتوقيع معاهدة إنشاء السوق الأوروبية المشتركة بين الدول سالفة الذكر، وبدأ في تنفيذها في جانفي 1958 وتنص المعاهدة على ما يلي :

-حرية انتقال السلع وذلك عن طريق إلغاء الضرائب والرسوم الجمركية بين الدول الستة، وإتباع تعريفة عامة اتجاه سلع الدول الأخرى.

-حرية انتقال الأشخاص ورأس المال، كما أن القروض المصدرة في دولة أو في أحد أجزاء السوق فلا تحول إلى دول أخرى دون اتفاقية متبادلة.

[1]- مقدم رضا، **الطريق إلى التكامل في أوروبا مجلة التمويل والتنمية صادرة من صندوق النقد الدولي الوحدة الأوروبية خطوة خطوة،** العدد51، مارس 2014، ص.9.

-توحيد أسس التجارة الخارجية والنظم النقدية والاجتماعية بين الدول الأعضاء.

-إقامة سياسة زراعية مشتركة بين الدول الأعضاء وذلك عن طريق حماية المزارعين وإعطائهم دخولا أكثر ارتفاعا من تلك التي يحصلون عليها في السوق الحرة.

-إقامة بنك الاستثمار الأوروبي لدعم النمو الاقتصادي.

وقد تقرر أن يتم تنفيذ هذه الاتفاقية في ثلاث مراحل متساوية على مدى 12 سنة تنتهي في آخر سنة 1970، ويمكن أن تمتد إلى سنة 1973، وقد حددت لكل مرحلة أغراض معينة بحيث لا يتم الانتقال إلى المرحلة الثانية إلا بعد تحقيق أغراض المرحلة الأولى وتنفيذها.

كما أن الهدف الرئيسي لنشأت السوق الأوروبية المشتركة يتمثل في تطوير النشاط الاقتصادي بشكل منسق ومتوازن ومستمر، مع تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الدول الأعضاء إلى جانب رفع مستوى المعيشة وتوثيق العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين الدول الأعضاء في المجموعة، وكانت ترمي السوق الأوروبية المشتركة من وراء سياستها المختلفة إلى تطوير نظام المنافسة وحمايته في الأسواق المحلية داخل الدول الأعضاء لهذا يمكن القول أن الجماعة الاقتصادية الأوروبية لا تعد اتفاقية خطوط عريضة وإنما هي أداة مرنة جدا بوجه عام.[1]

## المطلب الثاني : اتفاقية ماستريخت وتحقيق الوحدة النقدية الأوربية

في فيفري 1992 عقد في المدينة الهولندية ماستريخت مؤتمر قمة لوضع التعديلات النهائية لمعاهدة روما، ويعتبر هذا المؤتمر نقطة تحول في النظام النقدي الأوربي حيث كان يهدف لإنشاء وحدة نقدية أوروبية للوصول إلى نموذج التكامل الأوروبي.

### الفرع الأول : محتوى اتفاقية ماستريخت

حددت اتفاقية ماستريخت ثلاث مراحل لدخول اليورو حيز التعامل وهي كالآتي : [2]

[1]- صالح الأمين الأرياح، سعيد محمد خليفة الأطرش، **السوق الأوروبية الموحدة 1992 وانعكاساتها على العلاقات الاقتصادية العربية الأوروبية**، الهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس، أفريل 1992، ص.13.

[2]- عبد الوهاب رميدي، مرجع سبق ذكره، ص. 45.

**المرحلة الأولى:** من 01 جويلية إلى 31 ديسمبر 1993:

تهدف إلى تنسيق السياسات النقدية وتحرير حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء وزيادة التعاون بين الهيئات العامة ومزيد من التطابق في السياسة الاقتصادية.

**المرحلة الثانية :** من 01 جويلية 1994 إلى 31 ديسمبر 1998:

ويتم فيها استكمال الإجراءات المتعلقة بالتصديق على الاتحاد الأوروبي من قبل جميع الدول الأعضاء مع تقديم أداء اقتصاديات الدول الأعضاء والتأكد من استعدادها للدخول إلى المرحلة الثالثة بعد تحقيق جملة من الشروط.

**المرحلة الثالثة :** من 01 جانفي 1999 إلى 2002 :

وكانت تهدف إلى إنشاء البنك المركزي الأوروبي والذي يقوم بإصدار العملة الموحدة ورسم السياسة النقدية وتثبيت تداول اليورو في مرحلة سريعة.

**الفرع الثاني : أهداف اتفاقية ماستريخت**

اتفق المشاركون في اتفاقية ماستريخت على جملة من الأهداف نذكر من أهمها ما يلي: [1]

-التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات وإلغاء كافة الحواجز بين الدول الأعضاء.

-إقامة الوحدة النقدية الكاملة على عدة مراحل تنتهي إلى إقامة بنك أوروبي قبل موعد 01 جانفي 1999 يتحكم في إصدار العملة الموحدة.

-سياسة خارجية مشتركة والتحرك صوب إقامة نظام دفاعي مشترك في إطار اتحاد أوروبا الغربية.

## المطلب الثالث: الاتحاد الأوربي في ظل أزمة الدين السيادي وقرار خروج بريطانيا.

لقد تجاوزت أزمة الديون الدول النامية لتمس الدول المتطورة وأصبحت أحد أهم الأزمات التي يشهدها العالم (الاقتصاد العالمي)، ولعلى من أهمها أزمة الديون السيادية الأوربية التي مست أكبر تكتل اقتصادي في الوقت الراهن.

[1]- عمر حسين، **القات والخصخصة : الكيانات الاقتصادية الكبرى التكاثر البشري والرفاهية**، الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 1997، ص. 46.

**الفرع الأول: أزمة الديون السيادية لدول اليورو**

مع تعرض اليونان إلى مخاطر التوقف عن سداد التزاماتها نحوى دائنيها شاع استخدام مصطلح الديون السيادية.

**أولا: تعريف أزمة الديون السيادية**

قبل التطرق إلى التعريف بأزمة الديون السيادية يجب تعريف الدين السيادي أولا.

1 -تعريف الدين السيادي:

هو سند تقوم الحكومة بإصداره بعملة أجنبية وطرحها للبيع لمستثمرين من خارج الدولة، أي أنه شكل من أشكال الاقتراض.

2 -أزمة الديون السيادية:

تحدث أزمة الديون السيادية إما عندما يتوقف المقترض عن السداد، أو عندما يعقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة ويحاولون تصفية القروض القائمة.

أما أزمة الديون السيادية في الحالة التي تواجه فيها الدولة تزايدا مستمرا في مستويات ديونها بحيث تصبح هذه المستويات من الدين والفوائد عليها غير مستدامة( غير قابلة للسداد)مما يؤدي في النهاية بالدولة عن التوقف عن خدمة ديونها وإعلان عجزها أو حتى إفلاسها.[1]

**ثانيا: أسباب أزمة الديون السيادية لدول اليورو**

تحدث أزمة الديون السيادية بصفة عامة لعدة أسباب منها أسباب داخلية وأخرى خارجية نذكر منها ما يلي:

1- الأسباب الداخلية: وتتمثل في: [2]

أ - ارتفاع الإنفاق العام وضعف الإيرادات الحكومية.

ب -زيادة الإنفاق على التسلح.

[1]- خالد رواق، **أثر الديون السيادية على واقع ومستقبل الدول الأوربية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة في الاقتصاد الدولي، جامعة بسكرة 2012-2013، ص- ص، 77-79.

[2]- نفس المرجع السابق .

ت -تزييف الأرقام والإحصائيات.

ث -ضعف القدرة التنافسية.

ج -ضعف التحصيل الضريبي.

ح -الفساد الاقتصادي.

2 -الأسباب الخارجية: وتتمثل في:[1]

أ -الأزمات المالية العالمية.

ب -الأسواق المالية.

ت -مؤسسات التصنيف الدولي.

ث -الجانب السلبي للانضمام إلى منطقة اليورو.

**ثالثا: الحلول المقترحة لحل الأزمة:**

اقترحت كل من دول الاتحاد الأوربي العديد من الحلول لمواجهة هذه الأزمة نقتصر على ما يلي:

1 -الحلول المقترحة من دول الإتحاد الأوربي:

قام العديد من دول الاتحاد الأوروبي بمجموعة من الإجراءات والحلول التي قد تساعد على حل هذه الأزمة نذكر منها ما يلي : [2]

-القيام بإجراءات دولية وإنشاء هيئات لمتابعة هذه الإجراءات.

-تشديد الرقابة على المصارف والحكومات وتقديم قروض طويلة الأمد لها.

-وضع عقوبات آلية للدول التي تقوم بخرق قواعد العجز ولا يتم إلغاء العقوبة إلا بتصويت الأغلبية.

-التأكيد على استقلالية البنك المركزي وتعزيز الثقة به.

- وضع آلية استقرار أروبية في أسرع وقت ممكن.

---

[1]- لقمان معزوز، شريف بودري، **المنافسة بين الدولار والأورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،عدد9،2011، ص.82.

[2]- علاء محمد سليم عبد الجواد، **أزمة الديون السيادية العالمية**، أطروحة لنيل شهادة الدوكتراه في العلوم الاقتصادية، جامعة اليرموك، 2013، ص. 74.

-عقد لقاءات شهرية لرؤساء دول وحكومات منطقة اليورو، مشكلين حكومة اقتصادية نهدف إلى دعم القدرة التنافسية والإسراع بعجلة النمو الاقتصادي.

-وضع قاعدة ذهبية للموازنة حيث يتم وضع حدود ملزمة للدين في دول المنطقة وتخضع لرقابة المحكمة الأوربية .

2 -الحلول المقترحة من اليونان مركز الأزمة :

تم اقتراح مجموعة من الإجراءات من طرف اليونان والتي هي مركز الأزمة كما يلي :[1]

-طرح سندات خزانة يونانية في الأسواق اليونانية ضمن أسعار فائدة معقولة، ولفترة عشرة أعوام.

-طرح سندات خزانة يونانية في الأسواق اليونانية ضمن أسعار فائدة معقولة، لفترة عشرة أعوام، مع وجود ضمانات من البنك المركزي لتغطية تلك السندات، ودفع قيمتها عند تقديمها للسداد.

-وقعت اليونان مع صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوربي على م ذكرة تتضمن تجميد الرواتب، وخفض العمل الإضافي، مقابل تنفيذ خطة الانقاد المقترحة من قبل الاتحاد الأوربي.

-إصدار قانون حماية الاقتصاد اليوناني من خلال(زيادة ضريبة المبيعات، زيادة ضريبة البترول، زيادة جمارك السيارات المستوردة).

**الفرع الثاني: قرار خروج بريطانيا**

بعد رفض بريطانيا المصادقة على الميثاق الأوربي الجديد الموقع في مارس 2012 وقع اختلال في العلاقة بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي ، فقدمت بريطانيا مجموعة الضمانات قبل المصادقة تتمثل في: [2]

-أن أي نقل للسلطة من جهة تنظيمية لمنظم الإتحاد الأوربي بشأن الخدمات المالية تخضع للفيتو.

-يجب على البنوك مواجهة متطلبات زيادة رأس المال.

-رفض محاولاته تحكم البنك المركزي الأوربي في المعاملات المالية المقومة باليورو التي تتم داخل منطقة اليورو.

[1] -www.europa. Eu.int/comm/external-relation/med-mideast/intro/index.htm .le 10/05/2017 a9:00.
[2] - www.europa. Op.cit

بالإضافة إلى تأثير وزير وزراء بريطانيا وقتها ديفيد كميرون أن فكرة فرض ضريبة أوربية في وقت لن تسري فيه تلك الضريبة في أماكن أخرى لا أعتقد أنها معقولة ول ذا سوف أمنعها، ما لم يتفق العالم بأسره في نفس الوقت على أن نفرض جميعا ضريبة ما فإننا لن نمضي قدما في ذلك، وتتخوف بريطانيا من أن هذه الضريبة قد تؤدي إلى هروب رؤوس الأموال إلى المناطق الأقل تكلفة أي التي لا تستخدم هذا النوع من الضرائب.

وتعود أسباب خروج بريطانيا إلى أسباب عديدة نوجزها فيما يلي:

1 - الهجرة الأوربية إلى بريطانيا :

وهي من أهم الأسباب، فالأرقام الرسمية تؤكد تدفق 286 ألف أورو إلى سوق العمل البريطاني واستفادتهم من نظام الإعلانات الأوروبية.

2 - الافتقار إلى الديمقراطية :

يرى البريطانيون الذين صوتوا لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي يرون أن نظام الاتحاد يفتقر إلى الديمقراطية المعمول بها في النظام البريطاني.

3 - التحرر من القيود المفروضة على السياسة البريطانية :

وخاصة المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حيث تصبح أحكامها غير ملزمة للمحكمة العليا البريطانية.

4 - أزمة اللاجئين :

والتي أصبحت تشكل عبئا كبيرا على كاهل الحكومة البريطانية.

5 - الخلافات السياسية بين بريطانيا ودول الاتحاد :

وهي من أهم الأسباب لخروج بريطانيا وتتمثل في سعي كل من فرنسا وألمانيا إلى فرض كلمتهم في الاتحاد الأوروبي على حساب بريطانيا.

6 - التخوف من الإرهاب:

وذلك من خلال زيادة الهجمات الإرهابية في بعض الدول الأوروبية مؤخرا مما دفع بالمواطن البريطاني في التفكير في الانفصال عن الاتحاد الأوروبي والذي سيوقف اتفاقية الحدود المفتوحة.

وكملاحظة : فإن تخوف الخبراء من نجاح بريطانيا بعد انسحابها من الإتحاد الأوروبي لأن ذلك يؤدي إلى خروج دول أخرى وبالتالي تفكك الاتحاد الأوربي.

## خلاصة الفصل

من خلال ما تطرقنا إليه في دراستنا له ذا الفصل يتضح لنا أن التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة في العديد من الاتجاهات هو الخيار الأفضل لتخفيف الآثار المتوقعة في هذه الظروف، ولقد احتل مكانة بارزة وذلك من خلال أشكاله وخاصة منطقة التجارة الحرة التي تعددت أهدافها والأنشطة القائمة فيها، ولعلى من أبرز أهدافها سهولة انتقال التكنولوجيا والعمالة ورأس المال.

ولهذا استخلصنا من خلال هذا الفصل ما يلي :

-أن درجات التكامل الاقتصادي مكملة لبعضها البعض.

-للتكامل الاقتصادي آثار ايجابية وأخرى سلبية.

-إن منطقة التجارة الحرة لها أهمية بالغة في زيادة عناصر الإنتاج وذلك وفقا للمبادئ التي تقوم عليها.

-التكامل الاقتصادي الأوروبي يعد من أنجح التكاملات في العالم لكن بالرغم من ذلك أثبتت أزمة الديون السيادية خلل في تكامل هذا النموذج، كما أن قرار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي له تأثير على هذا التكامل في حالة تحسن مؤشرات الاقتصاد البريطاني فذلك قد يطرح خروج دول أخرى.

-الديون السيادية لها أثر كبير على الاتحاد الأوربي.

-إن لخروج بريطانيا أسباب داخلية وأخرى خارجية.

# الفصل الثاني

# الإطار العام لاتفاقية الشراكة الأورو متوسطية الجزائرية

**تمهيد**

تتدرج الشراكة الأورو جزائرية ضمن الإستراتيجية الجديدة للاتحاد الأوروبي تجاه الدول المتوسطية، ولهذا شهدت سنة 1995 مرحلة جديدة من العلاقات بين الاتحاد الأوربي ودول جنوب وشرق المتوسط تجسدت في مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995،الذي أقر موافق وزراء الخارجية للدول السبع والعشرين على إقامة شراكة كاملة فيما بينها وتنمية التعاون الاقتصادي والمالي، والتشديد على البعد الاجتماعي والثقافي والإنساني للعلاقات القائمة بين هده الدول.

وللإشارة فقد وقعت الجزائر على بالأحرف الأولى إعلان برشلونة، وأخذت حصة فعالة في هذا المسار، ثم انطلقت في مفاوضات مع الاتحاد الأوربي حول الشراكة.

وسنبين دلك في هذا الفصل من خلال مبحثين:

المبحث الأول: اتفاقيات الشراكة الأورو جزائرية.

المبحث الثاني: محتوى الشراكة الأورو جزائرية

## المبحث الأول: اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية

إن للشراكة الأورو متوسطية جذور قديمة فقد أشير إليها لأول مرة في اجتماع المجلس الأوربي، الذي عقد في لشبونة سنة 1992، وأعيد تأكيدها في اجتماع كورفوا سنة 1994، إلى أن صدر ما يعرف بإعلان برشلونة سنة 1995، الذي اقر موافق وزراء الخارجية للدول الأعضاء.

### المطلب الأول: مرحلة ما قبل الشراكة

تختلف الشراكة الأورو متوسطية عن اتفاقيات التعاون بأنها إطار شامل متعدد الأطراف، ولقد تضمنت الأسس التي طرحها الجانب الأوروبي مبدأ على أساس المعاملة بالمثل وتهيئة إطار مناسب للحوار والتعاون الاقتصادي، كما تضمن الإبعاد الثلاثة للجانب الاقتصادي والتي هي:[1]

**أولا:** تهيئة الظروف اللازمة من أجل تحرير التجارة بين الطرفين في السلع والخدمات ورأس المال وإنشاء منطقة تجارة حرة خلال فترة زمنية محددة.

**ثانيا:** تعزيز التعاون الاقتصادي و الإقليمي بهدف دعم النمو الاقتصادي بالمدخرات المحلية و الاستثمارات الخارجية المباشرة من جهة وتنمية التبادل التجاري بين الشركات من جهة أخرى، لزيادة التكامل الاقتصادي في منطقة المتوسط وتقوية الاستقرار الاقتصادي.

**ثالثا:** تقديم مساعدات مالية لتطوير القاعدة الاقتصادية و الإنتاجية للبلاد الشريك، وتدعيم قدرتها على الاستفادة من تحرير التجارة وتقليل الصعوبات المؤقتة التي قد تنشأ منه.

كما ذكرنا أن الشراكة الأورو متوسطية لم تكن وليدة إعلان برشلونة، فهي أقدم بكثير من ذلك حيث تم عقد اتفاقيات التعاون والانتساب مع كل دولة متوسطية على حدة والتي بقيت سارية المفعول حتى انعقاد مؤتمر برشلونة ومن هذه الاتفاقيات ما يلي:

[1]– الجندي رامي عبد العزيز , **دراسة وتحليل المحتوى الاقتصادي لاتفاقية الشراكة العربية– الاوربية وإجراء مقارنة كمية بينهما مع تحليل مبررات اختلاف بعضها على بعض,تأثير اتفاقية الشراكة العربية الاروبية على مستقبل التكتلات الإقليمية العربية,** المعهد العربي للتخطيط, الكويت,2001، ص.1

**الفرع الأول: من سنة 1958 إلى سنة 1974:**

مواقف الجماعة الأوروبية تجاه بلدان المغرب الثلاث طوال التسعينيات، ولم تتم إلا بتوقيع اتفاقيات انتساب مع تونس والمغرب في يومي 28-31 مارس 1969 على التوالي، وكذلك المعاملة الجمركية الممنوحة لواردات ليبيا لايطاليا حيث بدأت المباحثات في الهيئة الأوربية و أقطار المغرب الثلاث (الجزائر-تونس- المغرب) خلال عام 1963 وأبدت الأقطار الثلاثة اهتمامها بهذا الإعلان انطلاقا من تشابه المطالب إلى حد كبير ،والتي كانت تستهدف إنشاء منطقة تجارة حرة مع الجماعة وذلك لأهمية السوق الأوربي لهذه البلدان.[1]

**الفرع الثاني: بعد سنة 1975:**

اقترحت إيطاليا على المجلس الوزاري للمجموعة الأوروبية على ضرورة تدعيم العلاقة مع الدول المتوسطية، وذلك من خلال ثلاث محاور أساسية هي:[2]

- إقامة منطقة تبادل حر حرفي للمنتوجات الصناعية بين المجموعة ودل المتوسط .
- تقديم تنازلات للمنتوجات الزراعية الواردة من دول المتوسط .
- تقديم دعم مالي لدول المتوسط .

حيث تلاها توقيع بلدان المغرب العربي كل واحد على حدا اتفاقية تعاون مع المجموعة الاقتصادية الأوربية في أفريل 1976، بحيث تم العمل على دعم العلاقة التجارية بين أوروبا ودول جنوب المتوسط، وذلك بالاعتماد على تخفيضات متبادلة للحواجز التجارية فيما يخص السلع الصناعية والفلاحة المحددة وفق الحصص المتفق عليها في الاتفاق. [3]

[1]- نادية محمود مصطفى,**اروبا والوطن العربي**, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, الطبعة الأولى, 1986, ص.210.

[2] - ياسمينة مرابطي, العلاقة **الاقتصادية للجزائر مع الاتحاد الأوروبي وتطورها في ظل الشراكة الأورو متوسطية** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الاقتصادية الدولية ,جامعة دمشق,2008, ص22- 74.

[3] -BICHQRA KHADAR**. reiation euro-arabe-aspects politique et géo politique-germac**, iouvain la nouve, Belgique,2000, p42.

**الفرع الثالث: في سنة 1985:**

أعلن المجلس الأوروبي على ضرورة دعم التعاون مع الدول المتوسطية غير الأعضاء، و المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لهذه الدول من خلال ما يلي:

- دعم الإنتاج الزراعي الداخلي .
- توسيع مجال التعاون الفني و العلمي و الصناعي.
- دعم التعاون الإقليمي.

**الفرع الرابع:** أما في التسعينيات وقبل الإعلان على مؤتمر برشلونة تم إدخال تعديلات جديدة مرتبطة أساسا بمضاعفة الموارد المالية المخصصة لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي في العديد من الدول المتوسطية، [1] والاهتمام بمحاور جديدة للتعاون الأورو متوسطي مثل البيئة ودعم الإصلاحات الاقتصادية المفروضة من صندوق النقد الدولي.[2]

## المطلب الثاني: مسار برشلونة وإعلان الشراكة

قراءات في وثيقة برشلونة تتضمن ما يلي " إن ضفتي البحر المتوسط والشرق الأوسط تمثلان أهمية قصوى بالنسبة لأوروبا و من حيث الاستقرار و الأمن الاقتصادي والأمني و السياسي، وبالتالي فإن هذه المنطقة أصبحت من أهمية بمكان ومن الأولوية بالنسبة لأوربا".[3]

**الفرع الأول : مؤتمر برشلونة**

فقبل انعقاد مؤتمر برشلونة تم عقد اجتماع غير رسمي وذلك بتاريخ 1995/07/24 في بروكسل ولقد حضره الاتحاد الأوروبي ممثلا بالترويكة الأوربية والدول المتوسطية الإثن ي عشر، ومن خلال هذا المؤتمر تم طرح مشروع الشراكة وذلك وفقا للمنظور الأوربي ومن عدة جوانب سياسية واقتصادية و اجتماعية.....وهكذا كان

[1]– ياسمينة مرابطي, مرجع سبق ذكره, ص–ص، 22–74

[2]– صالح مفتاح, **مشاريع التكتلات الأجنبية في المنطقة العربية**, الندوة الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتفعيل الشراكة العربية الأوربية, جامعة فرحات عباس, سطيف, الجزائر، 8–9 ماي 2004, ص 1.

[3] – محمد العربي فلاح, قراءة لريتشو غيراتشو أمام مؤتمر برشلونة, **المرجع المتوسطية والشرق اوسطية** "**وجهان لعملة واحدة**", دار الخلدونية للنشر والتوزيع, الجزائر .ص..48

هذا الاجتماع عبارة عن تحضير لمؤتمر برشلونة الذي تم عقده فيما بعد حضور وزارة خارجية 27 دولة ولقد تم إعلان ما يسمى برشلونة.

ومنه تم تأسيس الشراكة الأورو– متوسطية في مؤتمر وزارة الخارجية الذي عقد في برشلونة في 27–28 نوفمبر1995 وبعد إعلانه الرسمي النهائي المعروف باسم "إعلان برشلونة" وثيقة طموحة وبعيدة المدى، تعكس المبادرة المشتركة التي قام بها 27 شريك وسيسجلها التاريخ الحديث كأول محاولة لخلق روابط وثيقة وقوية بين شواطئ البحر الأبيض المتوسط، والهدف من الشراكة الأورو متوسطية خلق سلام واستقرار وتنمية في المنطقة التي تعد ذات أهمية إستراتيجية لأوروبا.[1]

**الفرع الثاني: محاور مؤتمر برشلونة وإعلان الشراكة**

جاء إعلان برشلونة ليضم العديد من المحاور في شتى المجلات، ولقد تضمن الإعلان المحاور التالية:

**أولا:** الشراكة في المجال السياسي و الأمني:

وكان يهدف إلى إيجاد حوار سياسي دائم بينها، من خلال الاهتمام المشترك لاحترام الديمقراطية و الحقوق الأساسية للإنسان ومن أهم الأهداف التي تسعى الاتفاقية لتحقيقها من خلال هذا الحوار ما يلي:[2]

– زيادة التقارب والتفاهم المشترك حول القضايا ذات الأهمية المشتركة.

– العمل على تقوية المبادرات المشتركة .

– إقامة حوار دائم على المستوى البرلماني لتعزيز الديمقراطية والمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان.

– العمل على تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين .

**ثانيا:** الشراكة في المجال الاجتماعية والثقافية و الإنسانية :

القصد منه العمل على تشجيع تعاون أنشطة في مجال الحد من الهجرة غير القانونية من خلال وضع برامج

[1] – www.europa. Eu.int, op,cit.

[2] – Jean Klean – l'organisation **de la défense, mais aussi prévision, des conflits-mode diplomatique**, décembre 1996, p4.

محلية للتدريب المهني وإيجاد فرص عملية محلية كما يلي:[1]

– تشجيع التفاهم بين الثقافات والأديان واحترام الحقوق الاجتماعية الأساسية

– ضمان سير العملية الديمقراطية والأمن والاستقرار ومنع الإرهاب

– تعديل القوانين وخصخصة شركات القطاع العام وإصلاح البنى الاقتصادية مما يشجع على الاستثمار تمهيدا لقيام منطقة تبادل تجاري حر.

– تنمية قطاعات الصحة واحترام الحقوق الاجتماعية السياسية والعمل على وقف الهجرة نحو أوروبا وفي مؤتمر "برشلونة" كان كل الشركاء قد أدركوا خلق جو أكثر ملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر ضرورة حاسمة للتنمية الاقتصادية في دول البحر الأبيض المتوسط، وعلى العكس يقوم البعد الإقليمي للشراكة الأورو– متوسطية، بشكل رئيسي على مجموعة كاملة من المنتديات والشبكات والبرامج والمشروعات في مناطق تقع ضمن أهداف السلاسل الثلاث، بالإضافة الى هذا فقد تم تأسيس عدد من الاتصالات بين البرلمانات، وأجهزة المجتمع المدني والمجلس الاقتصادي و الاجتماعي، ويتمثل الهدف الأساسي لهذا الجانب من عملية برشلونة في بناء الثقة بين شعوب الإقليم بدمجهم في التعاون المهني المنتظم. [2]

**ثالثا:** الشراكة في المجال الاقتصادي والمالي:

يعتبر المجال الاقتصادي و المالي الركيزة الأساسية للشراكة الأورو– متوسطية، ذلك لدعم التنمية الاقتصادية في الدول المتوسطية الشريكة من طرف الاتحاد الأوروبي، ومن خلال تعزيز التعاون الاقتصادي والمالي سواء تعلق الأمر بالمساعدات الممنوحة في إطار الأداة المالية للشراكة المتمثلة في برنامج ميدا أو القرض الممنوح من طرف البنك الأوروبي للاستثمار.

ومن تم إحداث شراكة اقتصادية حقيقية علاوة على تفادي التهديدات التي قد تلحق بأوروبا والتي مصدرها الدول المتوسطية، وهذا عن طريق العمل على تلاقي الاختلالات السياسية والاجتماعية في المنطقة، لهذا

[1]– مركز الدراسات العربي– الأوروبي, **العلاقات العربية– الأوروبية حاضرها ومستقبلها**, الطبعة الأولى،1997, ص.129.

[2] -www.europa,op-cit,p7.

فالغاية من الشراكة في المجال الاقتصادي و المالي كما جاء في إعلان برشلونة هي تعزيز التعاون بغرض بناء منطقة ازدهار اقتصادي تعم فوائدها على كافة الشركاء المتوسطين.

وتعتمد الشراكة في المجال الاقتصادي والمالي على دعائم نذكر منها : [1]

- تحسين شروط وظروف معيشة السكان برفع مستوى التشغيل وتخفيض الفوارق التنموية بين الدول الأوروبية من جهة وجنوب المتوسط من جهة أخرى.
- تشجيع التعاون الإقليمي والتكامل بين دول المنطقة.
- التعاون المالي وذلك برفع المساعدات المالية الضرورية الممنوحة للشركاء المتوسطين بصفة ملموسة.
- دعم الاقتصاد الحر وتطويره ووضع الإطار القانوني والنظري الملائم لاقتصاد السوق.
- اعتماد إجراءات فيما يخص قواعد المنشأ وشهادة الأصل وحماية الملكية.

## المطلب الثالث: دوافع وتقييم الشراكة الأورو متوسطية

إن للشراكة الأورو متوسطية دوافع لكلا الطرفين، كما أن سوف ينتج عنها العديد من الإيجابيات والسلبيات وهذا ما سوف نتطرق إليه من خلال هذا المطلب.

### الفرع الأول: دوافع الشراكة الأورو متوسطية

إن للشراكة الأورو متوسطية دوافع عديدة، فكل طرف دوافعه وهي تختلف عن دوافع الطرف الآخر.

**أولا:** دوافع الاتحاد الأوربي

إن دوافع الشراكة الأورو متوسطية تخدم بالدرجة الأولى التوجهات الأوربية وذلك من خلال النقاط التالية: [2]

1- تدعيم إبراز الجماعة الأوربية كقوة اقتصادية من خلال توسيع مناطق نفوذها لتشمل كل من حوض المتوسط .

2- تدعيم مراكز الاتحاد الأوربي في مواجهة التكتلات الاقتصادية ورغبته في منع قيام أي تكتلات اقتصادية أخرى في الجانب الجنوبي و الشرقي لحدوده .

3- تحقيق المزيد من الاندماج والتكامل .

[1]- جمال عمورة، **دراسة تحليلية وتقييميه لاتفاقية الشراكة العربية الأورو متوسطية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005- 2006، ص. 215.

[2]- سمير صارم, **اليورو**, دار الفكر, دمشق,1999, ص، ص.2، 3.

4- إيجاد حل لمشكلة الهجرة الغير شرعية .

5- التعاون في مجال البيئة والحفاظ على مصادر الطاقة وزيادة تنمية الاستثمارات الأوروبية بالمنطقة العربية .

6- إحداث التلاؤم التجاري بين المتغيرات الجديدة والوضع القائم .

7- تطوير عملية الاندماج الأوربي .

**ثانيا:** دوافع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط :

تعددت دوافع الشراكة للدول المتوسطية ويمكن تلخيصها في النقاط التالية :[1]

1- ضمان قيام سوق أكثر اتساعا للمنتجات العربية من خلال منطقة التجارة الحرة.

2- تحول نمط العلاقة مع الإتحاد الأوربي من علاقة مانح ومتلقي الى علاقة تعاون ومصالح مشتركة.

3- الاستفادة من برامج التمويل الأوروبي والتكوين و المعلومات و التسويق ومواصفات الجودة والخبرة العالية والتكنولوجيا العلية.

4- أهمية الاتحاد الأوروبي كمصدر للمساعدات المالية.

**الفرع الثاني : تقييم الشراكة الأورو متوسطية**

إن تقييم الشراكة نعني بها الآثار التي تنتج عن الشراكة الأورو متوسطية وسوف نقوم بحصر هذه الآثار في الايجابيات والسلبيات كما يلي :

**أولا:** الآثار الايجابية :

إن للشراكة الأورو متوسطية آثار ايجابية تمس كلا الجانبين وذلك من خلال ما يلي : [2]

1 -تعزيز العلاقة السياسية والدبلوماسية وإقامة حوار سياسي منتظم بين دول الإتحاد الأوروبي والدول العربية الموقعة لهذه الاتفاقية .

[1] - ياسمينة مرابطي, مرجع سبق ذكره، ص.135.

[2] - سلوى محمد مرسي، **المشاركة الأورو عربية، مالها وما عليها وسبل تفعيلها**، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربية كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8- 9 ماي 2004، ص- ص. 5- 7.

2 -خلق مناخ ملائم لمعالجة مشاكل المنطقة المتمثلة في تحقيق الاستقرار السياسي والأمني في منطقة الشرق الأوسط وحل العديد من القضايا السياسية والأمنية في المنطقة.

3 +الاستفادة من اكتساب الخبرات والمهارات والقدرات التكنولوجية في العديد من القطاعات الاقتصادية.

4 –تقديم العون التقني في مجال التعليم والتدريب المهني وتدعيم البحث والتطوير في الدول العربية المتوسطية.

5 -تحسين المستوى المعيشي بتحسين نظم الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي وه ذا بفضل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.

**ثانيا:** الآثار السلبية :

إن التباين في مستوى التقدم الاقتصادي و نسبة كل طرف من أطراف اتفاق الشراكة من التجارة الدولية ومستوى العلاقات البيئية كلها أسباب نتوقع من خلالها نتائج سلبية أكثر منها ايجابية للاتفاقية على الجانب المتوسطي ونلخصها كما يلي : [1]

1 -التخلي عن مبدأ عدم المعاملة بالمثل الذي كان معمولا به في إطار الاتفاقية الثنائية القديمة.

2 -موضوع المنافسة الذي تطرحه عملية إزالة القيود الجمركية و غير الجمركية التي تواجه السلع الأوروبية عند دخولها الدول العربية، الأمر الذي يفرض على الشركات العربية أن تبدأ التفكير بموضوع الجودة و المواصفات القياسية و التكلفة، وذلك لمواجهة حدة المنافسة التي تؤدي إلى خروج المنتجين المحليين من السوق لنقص الكفاءة الإنتاجية، وبالتبعية يزداد حجم البطالة.

3 – احتمال زيادة العجز في الميزان التجاري لزيادة الواردات من السلع الرأسمالية و مدخلات الإنتاج بمعدل أعلى من زيادة الصادرات في المدى القصير و المتوسط .

4 -نقل بعض الصناعات الأوروبية والتي تستغني عنها دول الاتحاد الأوروبي، وليست بالضرورة التي تحتاجها الدول المتوسطية.

[1]- جمال عمورة، مرجع سبق ذكره، ص ،ص .225، 226.

5 – الاتفاق على قواعد منشأ مختلفة عن نظيرتها مع الاتحاد الأوروبي والتي تؤدي الى دعم الاستفادة من المزايا الممنوحة للدول المتوسطية من التراكم متعدد الأطراف.

6 – سينتج عن الاتفاقيات بين دول الاتحاد الأوروبي و الدول العربية المتوسطية سواء بالنسبة للمستهلك أو بالنسبة للمنتج الذي يستورد مدخراته من بلد آخر، وهو تمييز تتحمله البلدان العربية فقط.

7 –ضعف المساعدات المالية والمعونات الفنية المقدمة للدول المتوسطية.

8 –غياب حرية تنقل الأشخاص، حيث له أثر كبير على الدول العربية المتوسطية خاصة تونس والمغرب التي تستفيد من مداخيل معتبرة من العمال المهاجرين.

## المبحث الثاني : محتوى الشراكة الأورو جزائرية

إن للجزائر والاتحاد الأوربي اتفاقيات قبل الشراكة لأن الجزائر لم توقع مع المغرب و تونس سنة 1967، لأن علاقتها بالاتحاد الأوروبي كانت ذات طابع خاص نوعا ما، مما جعل الجزائر تدخل في مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي سنة 1972، وبهذا وقعت الجزائر في 26 أفريل 1976على باقـــي دول المتوسط اتفاقية التعاون والتي دخلت حيز التنفيذ رسميا في نوفمبر 1978.

### المطلب الأول: اتفاقيات ما قبل الشراكة

قبل انعقاد الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي سبق ذلك العديد من الاتفاقيات قبل توقيع الشراكة، وسنقوم في هذا المطلب بتوضيح العلاقة الخصوصية للجزائر والاتحاد الأوربي والاتفاقيات التي سبقت توقيع الشراكة .

#### الفرع الأول: العلاقة الخصوصية

لم توقع الجزائر خلال الستينيات اتفاقية الشراكة الاقتصادية الأوربية على غرار ما فعل المغرب وتونس في 1967، لأن العلاقة بينها وبين المجموعة الأوربية كان لها طابع خاص آنذاك جعلتها لا تحتاج إلى إمضاء

مثل هذه الاتفاقيات، ويمكن تفسير الطابع الخاص بين الجزائر والمجموعة الأوروبية من خلال أربع عناصر نلخصها كما يلي :[1]

**أولا:** المرحلة الاستعمارية التي وضعت الاقتصاد الجزائري في ارتباط مباشر مع حركة المجموعة الأوروبية وأخذت وراثة هذه المرحلة طابعا رسميا من خلال اتفاقيات افيان في 19 مارس 1992 والمتعلقة باستقلال الجزائر في إطار الارتباط الاقتصادي تجاه فرنسا وبالتالي تجاه أوروبا.

**ثانيا:** مغادرة المعمرين الفرنسيين للجزائر بعد فشل العمليات الإرهابية للمنظمة السرية الاستعمارية، أدت هذه المغادرة إلى تحويل جدري للإنتاج الجزائري بسبب ترك المؤسسات التي كانوا يتحكمون فيها شاغرة والأراضي الفلاحية التي تحولت بمبادرة عفوية لعمال الفلاحين إلى أراضي خاصة بالتسيير الذاتي.

**ثالثا:** إن الارتفاع السريع للصادرات الجزائرية من النفط والغاز أدى إلى تأكيد الاتجاه المتعلق بتقليص مكانة الموارد الفلاحية في المبادلات الجزائرية الأوروبية.

**رابعا:** أصبحت العلاقة بين الطرفين ناتجة عن تداخل عدة قوات متناقصة من جهة الجاذبية المتولدة عن الإرث الاستعماري الذي أدى إلى دمج الاقتصاد الجزائري في خلية المجموعة الاقتصادية الأوروبية، ومن جهة ثانية تحول علاقات الملكية في المحيط الزراعي الجزائري بعد تخلي المعمرين عنه وتقوية المد التحريري في الميدان الاقتصادي وارتفاع سعر البترول، وكلها عناصر ربطت المبادلات الجزائرية الأوروبية بنموذج المبادلات في المجموعة والأقطار العربية البترولية.

لكن بعد نهاية الستينيات رفضت بعض الدول الأوروبية كإيطاليا رفض متابعة منح أفضليات المجموعة للصادرات الجزائرية التي كانت تلقاها في أسواق المجموعة الأوروبية وهو ما جعل المجموعة الاقتصادية الأوروبية تقرر فتح مفاوضات جديدة مع الجزائر انطلاقا من سنة 1972 بهدف الوصول إلى اتفاق في إطار السياسة المتوسطية الشاملة التي تبنتها المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

[1]– فتح الله ولعلو، **الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية**، دار الحداثة والنشر، لبنان، الطبعة الأولى، ص، ص. 100، 101.

**الفرع الثاني : اتفاقيات التعاون الأورو جزائرية**

إن أول اتفاق تعاون أبرمته الجزائر مع الاتحاد الأوروبي كان في 01 جويلية 1976 على مدى 20 سنة،[1] بعد مفاوضات بين الطرفين مند سنة 1972 في إطار السياسة التوسطية الشاملة التي تبنتها المجموعة الأوروبية أنداك وتوجهت هذه المفاوضات بالتوقيع على اتفاقية للتعاون والتي دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 1978. أما فيما يخص مضمون الاتفاقية فهو يرتكز بشكل كبير على الجانب التجاري حيث تم منح الجزائر الكثير من التفضيلات إضافة إلى جوانب فرعية أخرى متعلقة بالتعاون الاقتصادي والتقني الذي يهدف حسب ما جاء في نص اتفاق التعاون إلى هدفين تجاريين هما :[2]

1 –تنمية التبادل التجاري بين الطرفين.

2 –العمل على تحقيق التوازن التجاري بين الطرفين ويتم ذلك بتخفيضات في الرسوم الجمركية لمجموعة من المنتجات بعرض تشجيع الصادرات الجزائرية.

وعموما ولقد مست الاتفاقية بين الجزائر والمجموعة الأوروبية العديد من الجوانب نذكر منها ما يلي :

**أولا:** الجانب الاقتصادي والمالي :

ويتضح ذلك من خلال النقاط التالية :[3]

–تخفيض الحقوق الجمركية بين 20% و 100% لبعض المنتجات الزراعية.

–تحديد سقف سنوي لدخل بعض المنتجات الزراعية، وفي حالة تجاوز هذا السقف يعاد فرض الحقوق الجمركية، ولقد هيمن على الصادرات الجزائرية المحروقات التي كانت قيمتها تحدد بسعر البترول.

– إضافة إلى جوانب فرعية أخرى متعلقة بالتعاون الاقتصادي والتقني الذي يهدف حسب ما جاء في نص

[1]– رزيقة غراب، نادية سيجار، **محتوى الشراكة الأورو جزائرية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري ومنظمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 13–14 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر، ص. 7.

[2]– العيد رزق الله، **العلاقة التجارية بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،2001–2002 ، ص.37.

[3]– فتح الله ولعلو، مرجع سبق ذكره، ص.101.

اتفاقية التعاون إلى " تحسين البنيات التحتية الاقتصادية وتطوير قطاع الصناعة والزراعة، ودعم التعاون في مجال البحث العلمي والتكنولوجي وحماية البيئة وترقية العلاقات بين المتعاملين الاقتصاديين لكلا الطرفين.

**ثانيا:** الجانب التجاري :

ويتمثل في دخول السلع الجزائرية الصناعية منها والزراعية إلى أسواق المجموعة الأوربية، ومن بين الأهداف التي نصت عليها اتفاقية التعاون في هذا الجانب ما يلي :[1]

-تنمية التبادل التجاري بين الطرفين.

-العمل على تحقيق التوازن التجاري بين الطرفين ويتم ذلك بتخفيضات في الرسوم الجمركية لمجموعة من المنتجات بعرض تشجيع الصادرات الجزائرية.

-السماح بدخول المنتجات الصناعية الجزائرية إلى أسواق المجموعة الأوروبية بكل حرية بإستثناء بعض المنتجات الصناعية الحساسة.

**ثالثا:** أما فيما يخص الجانب المالي في إطار البروتوكولات المالية في إطار اتفاقية التعاون فكان كما يلي :

لقد تضمنت الاتفاقية تقديم إعانات مالية للتنمية للفترة من 1977- 1996 ويمكن تلخيصها في الجدول التالي :

[1]- تواتي محمد، **أثر الشراكة الأورو متوسطية على تنافسية القطاع الصناعي الجزائري**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية L.M.D، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009- 2010، ص. 30.

**الجدول رقم (2-1)** : المبالغ المالية التي استفادة منها الجزائر في إطار البروتوكولات المالية :

الوحدة: مليون أورو

| البلد | مصدر البروتوكول / التمويل | قروض البنك الأوروبي للاستثمار | من ميزانية المجموعة الأوروبية | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| الجزائر | البروتوكول الأول (1978-1981) | 70 | 44 | 114 |
| | البروتوكول الثاني (1982- 1986 ) | 107 | 44 | 151 |
| | البروتوكول الثالث (1987- 1991) | 183 | 56 | 239 |
| | البروتوكول الرابع (1992-1996 ) | 280 | 52 | 232 |
| | المجموع | 640 | 196 | 836 |

المصدر : محمد بوهزة، كمال دمدوم، **تحويل الجوانب المالية لاتفاقية التعاون والشراكة الأورو متوسطية**، ورقة مقدمة في الندوة الدولية حول التكامل الاقتصادي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية، يومي 8- 9 ماي2004، كلية العوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر، ص.4

من خلال الجدول يتضح لنا أن:

-استفادة الجزائر من قروض البنك الوطني للاستثمار كانت في تزايد مستمر من خلال البروتوكولات الأربعة، حيث بلغ القرض في البروتوكول الأول 70مليون أورو وفي البروتوكول الرابع 280 مليون أورو وهو المبلغ الأكثر من خلال جميع البروتوكولات.

-كذلك استفادة الجزائر من ميزانية المجموعة الأوروبية في البروتوكولات الأربعة لكن بمستويات مختلفة.

فبالنسبة للبروتوكول الأول والثاني كانت استفادة الجزائر 44 مليون أورو، ولقد ارتفعت في البروتوكول الثالث لتصل إلى 56 مليون أورو وهو أعلى المبالغ، ثم انخفضت في البروتوكول الرابع لتصل إلى 52 مليون أورو وذلك بسبب الوضع السائد في الجزائر في ذلك الوقت.

## المطلب الثاني : محتوى الشراكة الأورو جزائرية

تم توقيع الاتفاق بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على المبادئ الأساسية للشراكة وهذا في فالنسيا في 22 أفريل 2002 الموقع من طرف رئيس الحكومة الجزائرية والطرف الأوروبي ممثلا في جوزي ازنار الذي كانت بلاده تترأس الاتحاد الأوروبي.

### الفرع الأول : ركائز الشراكة الأورو جزائرية

تختلف هذه الاتفاقية عن اتفاقية التعاون المبرمة بين الطرفين، فهي ترتكز على أربع أسس رئيسية هي :[1]

-إقامة حوار سياسي بين مستمر الطرفين فيما يتعلق بالقضايا الأمنية، ومسائل الاستقرار والسلام في المنطقة الأورو متوسطية.

-إقامة منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وفقا للقواعد والإجراءات المحددة من قبل المنظمة العالمية للتجارة.

-التعاون الاقتصادي والمالي والاجتماعي والثقافي.

-وضع إطار مؤسساتي وتنظيمي لهذه الاتفاقية من خلال إنشاء هيئات مشتركة بين الطرفين تقع عليها مسؤولية وضع آليات تنفيذ هذه الاتفاقية.

### الفرع الثاني : بنود الشراكة الأورو جزائرية

لقد تضمنت اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية 110 مادة مقسمة إلى 9 أبواب، حيث خصص كل باب لدراسة محور معين، وتشمل هذه الأبواب ما يلي :

**أولا:** الحوار السياسي:

والذي يشمل كل المواضيع التي تتعلق بالمصالح المشتركة بين الطرفين فيما يخص المسائل السياسية والأمنية.[2]

[1]- رزيقة غراب، نادية سيجار ، مجع سبق ذكره، ص. 12.

[2] - Ministère de la petit et moyenne entreprise et de l'Artisanat, Accord d'association Algérie-UE annexes et protocoles- :Accord euro-méditerranéen ,Alger,2008.

**ثانيا:** التنقل الحر للسلع :

حيث يقوم هذا الباب على إنشاء منطقة التبادل الحر تدريجيا وذلك خلال فترة انتقالية تمتد على مدى 12 سنة كأقصى حد وبإتباع مجموعة من الخطوات يمكن أن نلخصها في النقاط الثلاثة التالية:[1]

1 –إلغاء القيود الكلية والإجراءات ذات الأطر المكافئ على الصادرات والواردات للمبادلات بين الطرفين عند بدأ الاتفاق.

2 –لا يتم إدخال أي حق جمركي جديد عند الاستيراد أو التصدير أو أي رسم ذي أثر مماثل على المبادلات بين الطرفين عند بدأ الاتفاق.

3 –عند انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فإن الحقوق التي تطبق على وارداتها من المجموعة الأوروبية معادلة للمعدل المثبت لدى المنظمة.

**ثالثا:** تجارة الخدمات :

يمنح الاتحاد الأوروبي بموجب هذه الاتفاقية نظام تفضيلي بنفس الامتيازات التي يتمتع بها الممولون الأوروبيون، وتتمثل في الخدمات العابرة للحدود مثل : النقل بمختلف أنواعه، الإقامة المؤقتة للأشخاص الطبيعيين.

**رابعا:** المدفوعات، رؤوس الأموال، المنافسة، وغير من الترتيبات الاقتصادية :

تم التعرض في هذا الباب إلى كل ما يتعلق بالمدفوعات الجارية والمتداولة لرؤوس الأموال، حيث بمجرد تنفيذ الاتفاق تبدأ حرية تداول رؤوس الأموال المتعلقة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر وذلك بموجب التشريعات المعمول بها، كما تم الاتفاق على الشروط الواجب توفرها والمسهلة لتداول رؤوس الأموال بين دول الاتحاد والجزائر، أما فيما يخص المنافسة فحسب نص الاتفاقية لا يجوز القيام بأي إجراءات من شأنها أن تضع

[1]– عبد الحميد زعباط، **الشراكة الأورو جزائرية وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، مجلة شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف ، الجزائر، العدد الأول، 2004، ص. 57.

المؤسسات الجزائرية أو الأوروبية موضع منافسة، حيث يتعارض ذلك مع اتفاق الشراكة، كما تمنع أي سياسة احتكارية من طرف أي مؤسسة.

**خامسا:** التعاون الاقتصادي:

واهتم بتعميق التعاون قصد دعم التنمية الاقتصادية والاهتمام بالنشاطات التي تعاني مشاكل داخلية أو التي تتأثر بتحرير الاقتصاد الجزائري إضافة إلى القطاعات التي تعمل على تسهيل التقارب بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأوروبي ويتضمن هذا التعاون المبدأ الرئيسي في الاتفاقية وهو منطقة التجارة الحرة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في آفاق 2017، ويشمل هذا التعاون مجموعة من المجلات من بينها ما يلي :[1]

1 –البيئة : تهدف الاتفاقية إلى تعزيز التعاون في مكافحة البيئة والتحكم في التلوث والاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية بهدف ضمان تنمية مستدامة.

2 –التعاون الصناعي وترقية وحماية الاستثمارات ويهدف من خلالها التعاون الاقتصادي إلى ما يلي :

–ترقية الاستثمارات المباشرة والشراكة الصناعية بالجزائر.

–دعم الجهود الرامية إلى تحديث وإعادة هيكلة الصناعة الغذائية والزراعية للقطاع العام والخاص.

–تشجيع تنمية بيئية للمبادرات الخاصة بهدف تحفيز وتشجيع المنتجات المخصصة للأسواق المحلية وللتصدير.

–تثمين الموارد البشرية والقدرات الصناعية للجزائر والمساهمة في تنمية تصدير المنتجات المصنعة.

3 –مرافقة إعادة الهيكلة للقطاع الصناعي ببرنامج التأهيل بهدف إنشاء منطقة التبادل الحر من أجل تحسين قابلية المنتجات للمنافسة.

4 –المساعدة التقنية لأعمال ترقية الاستثمارات الوطنية والأجنبية والعمل على حماية ووضع إطار قانوني لتشجيعها.

[1]– صالح مفتاح، دلال بن سمينة، **اتفاق الشراكة الأورو جزائري : الواقع والمحتوى والأهمية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظمة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، يومي 13– 14 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف الجزائر، ص.2.

5 – الخدمات المالية : يهدف التعاون إلى تحسين الخدمات المالية وتطويرها من خلال دعم الإصلاح المصرفي والمالي بالجزائر والعمل على تطوير السوق المالية فيها، وكذالك تبادل المعلومات حول التنظيمات والممارسة المالية وأعمال التكوين.

6 –الزراعة والصيد البحري : وذلك من خلال تحديث وإعادة هيكلة قطاعات الزراعة والغابات والصيد البحري من خلال دعم السياسات الهادفة إلى تنمية الإنتاج وتنويعه وتحقيق الأمن الغذائي.

7 –النقل : وذلك من خلال تحسين نقل المسافرين والسلع وتطبيق مقاييس الاستغلال المماثلة لتلك المعمول بها في المجموعة.

8 –الإعلام والاتصال : توجه أعمال التعاون في هذا المجال نحو تبادل المعلومات والمساعدة التقنية وتوحيد المقاييس في مجال التكنولوجيا والاتصالات السلكية واللاسلكية والعمل على نشر التيكنولوجيا الجديدة في هذا المجال.

9 –الطاقة والمناجم : حيث تهدف الاتفاقية إلى تطوير الشراكة بين الطرفين وذلك من خلال الانتاج والتحويل والتوزيع وخدمات الطاقة والمناجم والتحضير للدخول في اقتصاد السوق.

10 – السياحة والصناعة التقليدية : تؤكد المادة 62 من الاتفاقية على ضرورة تعزيز تبادل المعلومات حول التدفقات والسياسات الخاصة بالسياحة وتحفيز تبادل الخبرات قصد تنمية متوازنة ومستدامة للسياحة وكذالك تكثيف أعمال التكوين في مجال تسيير الفنادق والحرف الخاصة بالسياحة والصناعة التقليدية.

11 – التعاون في المجال الجمركي : ويتجلى ذلك في احترام نظام التبادل الحر من خلال تبسيط عمليات المراقبة والإجراءات الجمركية وتطبيق وثيقة إدارية وحيدة مماثلة لوثيقة المجموعة مع إمكانية الربط بين أنظمة العبور التابعة لكلا الطرفي ندون الإخلال بأشكال التعاون الأخرى المنصوص عليها في هذا الاتفاق لاسيما من أجل مكافحة المخدرات وتبييض الأموال.

12 – التعاون في مجال الإحصاء وحماية المستهلكين : حيث تؤكد المادة 64 من الاتفاق على ضمان التماثل واستعمال الإحصائيات بما في ذلك الإحصائيات المتعلقة بالتجارة الخارجية والمالية العامة وميزان المدفوعات والديموغرافيا والهجرة والنقل والاتصالات.

**سادسا:** التعاون الاجتماعي والثقافي:

بحيث شجعت الاتفاقية على مبدأ الحوار بين الثقافات والأديان كوسيلة للتفاهم بين الطرفين، كما اهتمت بقضايا الشباب ومنظمات المجتمع المدني وقضية العلاقة بين الصحة والتنمية.

**سابعا:** التعاون المالي :

من خلال مساهمات الاتحاد الأوربي في الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني وإعادة تأهيل المؤسسات وترقية الاستثمارات ومتابعة إنشاء منطقة التبادل الحر.

**ثامنا:** التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية:

حيث يتم من خلال تحقيق ما يلي :[1]

–تقوية دور مؤسسات القانون.

– التعاون في مجال انتقال الأشخاص.

– التعاون لمنع ومراقبة الهجرة الغير شرعية.

– التعاون في المجال القانوني والقضائي.

–منع ومواجهة الجريمة.

–مواجهة عمليات غسيل الأموال وتبييض الأموال.

–مواجهة التمييز العنصري.

–مواجهة المخدرات والإدمان.

–التعاون لمواجهة الفساد والإرهاب.

[1]– غنية العيد شيخي، **دور الشراكة الأورو متوسطية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاسها على التجارة الخارجية،** رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد المالي والنقدي، جامعة دمشق، سوريا، 2009، ص.41.

**تاسعا:** الأحكام المؤسساتية العامة والختامية :

حيث يتم إنشاء مجلس شراكة على المستوى الوزاري من أجل متابعة ودراسة المشاكل وإنشاء لجنة شراكة تتكفل بعملية تسيير الاتفاق .[1]

## المطلب الثالث: البرامج المالية لاتفاقية الشراكة الأورو متوسطية والجزائرية

تضمن اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية تقديم إعانات مالية و ذلك بهدف تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، كما تهدف هذه البرامج إلى تحقيق الاستقرار في شتى المجلات، فعلى إثر إعلان برشلونة تم اعتماد إجراءات جديدة للتمويل بموجب برنامج أو صندوق لدعم الشراكة

### الفرع الأول: برنامج ميدا(MEDA)

اعتمد الاتحاد الأوربي على أداة مالية سميت ب ميدا ( MEDA)، لتستفيد منه كل الدول المصادقة على إعلان برشلونة، حيث تم إنشائه بموجب القانون رقم 96/1844 كما أنه عرف التعديل بموجب القانون رقم 2000/2698، وتم تطبيقه على مرحلتين كما يلي:

**أولا:** برنامج ميدا 1(1995- 2000)

حيث تم تخصيص مبلغ قدره 3.4 مليا أورو من ميزانية الاتحاد الأوربي، تم الصرف الفعلي لمبلغ 890 مليون أورو فقط، مرفقة بمبلغ 4.6 مليا أورو في شكل قروض ممنوحة من طرف البنك الأوربي للاستثمار .BEI[2]

وفي هذا الإطار تم رصد مبلغ 1248 مليون أورو للدول المغاربية الثلاث(الجزائر، المغرب، تونس)، وهذا كما هو موضح في الجدول التالي:

[1]- صالح مفتاح، دلال بن سمينة، مرجع سبق ذكره، ص، ص. 9، 10.

[2] - Quatrième conférence ministérielle euro-méditerranéenne, (Marseille 15-16/nov/2000), les relations euro-med. http:www.france.diplomatie.fr/index.html. consulté le 20/04/2017.

**الجدول رقم(2-2)** : المبالغ المحددة والمستهلكة في إطار برنامج ميدا 1 (1995- 2000):

الوحدة : مليون أورو

| البلد / السنة | | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجزائر | المبلغ المدفوع | - | - | - | 30 | 0.2 | 30.2 |
| | المبلغ المحدد | - | - | 41 | 95 | 28 | 164 |
| | النسبة(%) | - | - | - | 31.5 | 0.7 | %18.41 |
| المغرب | المبلغ المدفوع | - | - | 31.4 | 41.7 | 53.7 | 126.8 |
| | المبلغ المحدد | 30 | - | 235 | 219 | 172 | 656 |
| | النسبة(%) | - | - | 13.3 | 19 | 31.2 | %19.32 |
| تونس | المبلغ المدفوع | - | 41.4 | 61.3 | 9.1 | 56.2 | 168 |
| | المبلغ المحدد | 20 | 120 | 138 | 19 | 131 | 428 |
| | النسبة(%) | - | 34.5 | 44.4 | 47.8 | 42.9 | %39.25 |

Source ; Le programme de MEDA، document de l'EU، www.europa.eu.int.

من خلال الجدول يتضح لنا أنه تفاوت في المبالغ المدفوعة من دولة إلى أخرى، كما يتضح كذلك أنه هناك ضعف في المبالغ مقارنة بالمبالغ التي كانت محددة في الأصل، حيث كانت استفادة كل من الجزائر، والمغرب، وتونس، إلا على نسبة 18.4%، 19.3%، 39.25 % على التوالي من إجمالي المبالغ المحددة لكل دولة، وتعود أهم الأسباب لتأخر الالتزامات إلى:

-ضعف طاقات الامتصاص لدى الدول المتوسطية بصفة عامة.

-مدة تنفيذ المشاريع تتراوح بين سنتين إلى ثمان سنوات حسب طبيعة المشروع(وقت قليل بالنسبة للمشاريع المخصصة كتنشيط القطاع الخاص مثلا ).

-النقل البيروقراطي للإجراءات( تحضير برنامج، مطابقة المشاريع،وضع اتفاقيات،.....)

-تعدد الإجراءات الإدارية المتعلقة بالية عمل برنامج ميدا على مستوى المفوضية الأوربية .

**ثانيا:** برنامج ميدا 2 (2000- 2006):

اتخذ الاتحاد الأوربي قرارا جديدا رقم 2000/2698 يشمل مبالغ مساعدات المالية لشركائه للفترة من 2000 إلى 2006، والمسمى بميدا 2، وحدد المبلغ المخصص للفترة ب 3.35 مليار أور و. بحيث تشمل

البرامج المخصصة لبرنامج ميدا 2 قطاعات التعاون في مجال البحث العلمي، وعصرنه مختلف الإدارات العمومية إضافة إلى الاهتمام بتطوير الخدمات المالية والمصرفية والعمل على دعم الإصلاحات الاقتصادية ووضع الإطار القانوني والمؤسساتي قيد التنفيذ والذي يسمح لدول المتوسط بالدخول إلى اقتصاد السوق .[1] وقد كانت مخصصات الدول المغاربية لهذه الصيغة وفق الجدول التالي:

**الجدول رقم (2-3)** : المبالغ المحددة والمستهلكة في إطار برنامج ميدا 2 (2000- 2005):

| البلد | السنة | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجزائر | المبلغ المدفوع | 0.4 | 5.4 | 11 | 15.8 | 42 | 39.2 | 114 |
| | المبلغ المحدد | 30.2 | 60 | 50 | 41.6 | 51 | 40.2 | 237 |
| | النسبة(%) | 1.3 | 9.0 | 22 | 38 | 82.3 | 98 | %41.7 |
| المغرب | المبلغ المدفوع | 39.9 | 41.1 | 101.9 | 102.4 | 157.5 | 213 | 556 |
| | المبلغ المحدد | 140.6 | 120 | 122 | 142.7 | 151.8 | 134.9 | 812 |
| | النسبة(%) | 28.3 | 34.2 | 83.5 | 71.7 | 103.9 | 157.9 | %68.5 |
| تونس | المبلغ المدفوع | 15.9 | 69 | 89.5 | 69.3 | 74 | 82.3 | 114 |
| | المبلغ المحدد | 75.7 | 90 | 92.2 | 48.7 | 22 | 118.4 | 237 |
| | النسبة(%) | 21 | 76.6 | 97.1 | 142.3 | 336.4 | 69.5 | %41.7 |

Source ; Le programme de MEDA، document de l'EU، www.europa.eu.int.

نلاحظ من خلال الجدول أن المبالغ الممنوحة من خلال برنامج ميدا 2 ،كانت أكبر من تلك الممنوحة في ميدا 1، كما أن نسب الاستهلاك لكل من الدول المغاربية (الجزائر، المغرب، تونس) قد ارتفعت وبلغت 41.7%، 68.5%، 89.5% على التوالي.

كما نشير أن المبالغ التي التزم الاتحاد الأوربي بدفعها إلى الدول هيا لا تطابق بالضرورة المبالغ المدفوعة فعلا، وعموما يلاحظ أن مستوى أداء ميدا 2 ، شهد تحسن كبيرا مقارنة ببرنامج ميدا 1، وتعود أسباب هـ ذا التحسن إلى جملة من الإصلاحات نوجزها في:[2]

[1]- هارون الطاهر، بلجبل عادل، المساعدات المالية في إطار برنامج MIDA1.MIDA2، لماذا الاختلاف، مداخاة ضمن الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سطيف 13-14 نوفمبر 2006، ص4.

[2] - Remy Leveau, Le partenariat euro-med, rapport du groupe de travail, la documentation francaise, Paris, 2000.p. 47.

1 –الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها المفوضية الجديدة ابتداء من سنة 2000والتي سمحت بالتنفيذ بشكل أسرع وأكثر عقلانية وذلك بادخال أساليب جديدة في العمل.

2 –رفع مستوى التنسيق والترابط وتحسين درجات فعالية أدواة التعامل بانتهاج أسلوب يتسم بقدر كبير من التنسيق والترابط، والجمع بين كافة مراحل المشروع ومن البرمجة حتى التقييم النهائي، ووضع المشاريع حسب الأولوية تحدد بالتشاور.

3 –تحقيق توازن أكبر بين المشروعات الهامة والذي يرتكز على الإصلاحات الكبيرة التي تم تنفيذها لدى الشركاء ا لمتوسطين والقيام بمشروعات ذات طابع أكثر كلاسيكية فيما يتعلق بالمساعدات الفنية.

**الفرع الثاني:** قروض البنك الأوربي للاستثمار (BEI)

إن الموارد التي يقدمها البنك الأوربي للاستثمار تقوم على نفس القواعد التي تقوم عليها موارد ميدا، إلا إن الاختلاف يكمن أن تدخل البنك الأوربي للاستثمار يرتكز على تمويل المشاريع الخاصة بالهياكل القاعدية، وتمويل مشاريع إقليمية ضخمة (الطاقة، المواصلات، البيئة )

1 –نشاطات البك الأوربي للاستثمار في منطقة الأورو متوسطية:

على المستوى الجغرافي أدت تدخلات البنك الأوربي للاستثمار مند إنشائه إلى غاية 2001 إلى تقديم قروض موزعة كالآتي:

–27.6 لدعم القطاع الخاص.

–24.6 لحماية البيئة.

–26.4 لتثمين موارد الطاقة وتوزيعها.

–21.4 موجهة لدعم قطاع الاتصالات.

كما ينوي البنك الأوربي للاستثمار إلى تعميق عمله في المجالات التالية: [1]

[1]– فريدة راغب النجار، **اليورو العملة الأوربية الموحدة– الحقائق الاثار الايجابية والمصرفية– التوقعات**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص29.

-تعزيز تمويل المشاريع ذات الطابع الاجتماعي.

-تخصيص غلاف مالي يتراوح بين 8 إلى 10 مليار أورو بحلول سنة 2006 لتقارب بذلك المبالغ التي تم قراضها في الفترة الممتدة بين 1974- 2001، التي لم تتجاوز 12 مليار أورو.

-دعم عمل الإتحاد في كافة إتحاد دول المتوسط لتحقيق فضاء مشترك من الأمن والاستقرار.

-تسيير تنمية التعاون الإقليمي بواسطة دعم مشاريع فعلية تعمل على تقريب البلدان المتوسطة الشريكة فيما بينهما ومع الاتحاد.

والجدول التالي يوضح تطور حجم قروض البنك الأوربي للاستثمار للدول المتوسطية خلال الفترة الممتدة من 1992- 2003.

**الجدول رقم(2-4):** تطور حجم قروض البنك الأوربي للاستثمار للدول المتوسطية(1992- 2003):

الوحدة مليون أورو

| السنوات | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| حجم القروض الممنوحة | 329 | 650 | 768 | 1159 | 684 | 1127 | 966 | 1002 | 1214 | 1476 | 1803 | 2100 |

Source : www.europa.eu.int.

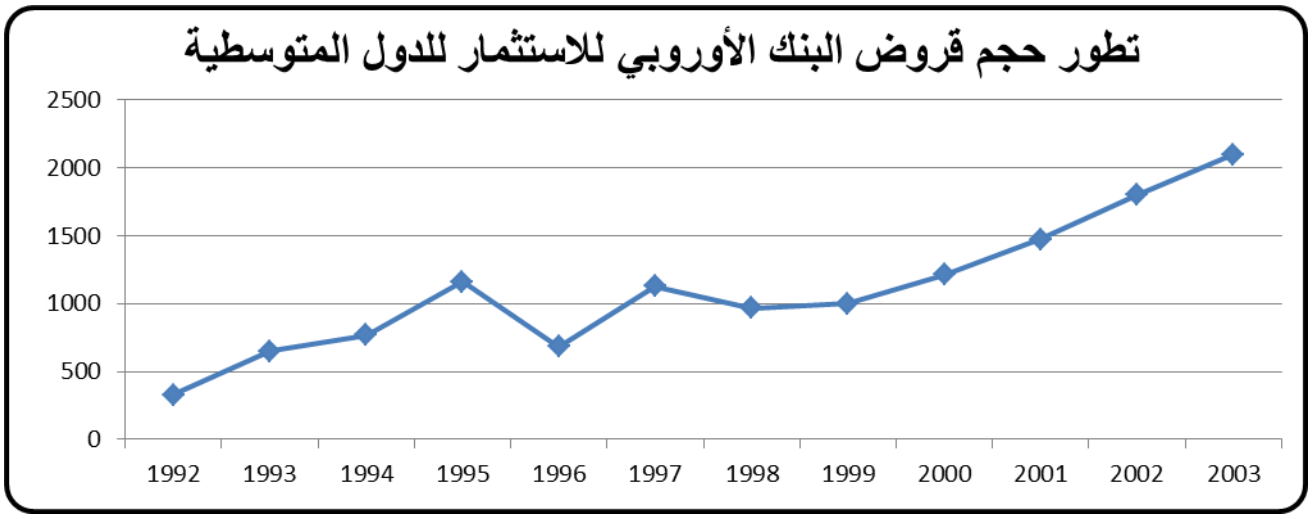


**الشكل رقم (2-1)** : تطور حجم قروض البنك الأوروبي للاستثمار للدول المتوسطية

**المصدر**: من إعداد الطالب وبالاعتماد على Excel ومعطيات الجدول رقم (4-2)

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين ما يلي:

حجم القروض الممنوحة من البنك الاستثماري للدول المتوسطية كان دائما في تزايد مستمر ما عد سنة 1996 لينخفض إلى 684 ولقد قدر في سنة 1995 بـ 1159 ثم يرتفع في سنة 1997 ليصل إلى 1127 ثم بعد ذلك ينخفض في سنة 1998 ليصل إلى 966 ثم يواصل الارتفاع ليبلغ ذروته في سنة 2003 ليصل إلى 2100.

**الفرع الثالث: السياسة الأوربية للجوار والشراكة**

قام الاتحاد الأوربي باعتماد أداة مالية جديدة لتعويض البرامج السابقة أطلق عليها الوسيلة الأوربية للجوار والشراكة (IEVP)، ودخلت حيز التنفيذ في جانفي 2007،وتم تقسيمها إلى فترتين:

-الفترة الأولى (2007-2010):حيث تم تمويل برامج سياسة الجوار من البرامج المالية المتواجدة أصلا والتي بلغت قيمتها حوالي 255 مليون أورو.

-الفترة الثانية(2011-2013): تم استعمال الوسيلة المالية للجوار والشراكة لتعويض الوسائل السابقة، حيث خصص لها غلاف مالي مايقارب 11.2 مليار أورو وعلى مدى سبع سنوات، وقد وجهت المبالغ المالية في إطار هذه الأداة الجديد لتمويل عدة مشاريع مهمة منها: القطاع المالي، الشرطة، التنمية، المياه، النقل، الإدارة، القضاء، وغيرها من القطاعات الأخرى.

ويتم تنظيم عمل الآلية الأوربية للجوار والشراكة كما يلي:[1]

-برامج لكل بلد أكثر من 60 % من ميزانية المالية الآلية لسياسة الجوار والشراكة.

-برامج إقليمية أو شمولية إقليمية: سياسة الجوار، منطقة شرق أوربا، منطقة المتوسط.

-برامج مواضيع متخصصة: حقوق الإنسان، الديمقراطية، الهجرة، مكافحة الفقرة.

-تتنوع الميزانية بالنسبة 2/3 لمنطقة المتوسط، 1/3 لمنطقة شرق أوربا.

[1]- سياسة الجوار الأوربي، الموقع الاكتروني:
90PLAN,oun.net/euromedp/spip/IMG/doc/paquet-2,politique-de voisinage-ar-doc,doc,p8, consulte Le:14/05/2017.

-احتياطي للمشاريع الجديدة والإجراءات الاستثنائية5 %.

## خلاصة الفصل

إن الشراكة الأورو جزائرية تتمحور من خلال ثلاث محاور أساسية، فالمحور الأول يهتم بالجانب السياسي والأمني، والمحور الثاني يهتم بالجانب الاجتماعي والثقافي والإنساني،فيما يهتم الجانب الثالث بالجانب الاقتصادي والمالي، وكلا منها يهدف إلى أهداف معينة تسعى لتحقيقها، ولكن من الواضح أن مشروع الشراكة الأورو جزائرية يعكس مصالح وأهداف الاتحاد الأوربي، ودلك من خلال تركيز الاتحاد الأوربي على الجانب الاقتصادي والمالي الذي يهدف إلى إنشاء منطقة التجارة الحرة بين كل دولة متوسطة والاتحاد الأوربي ككتلة واحدة.

ولقد أبرمت الجزائر اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي في 2005 والتي عوضت الاتفاقية المبرمة في السبعينيات أي اتفاقيات التعاون والانتساب، ولقد استخلصنا النقاط التالية:

-سبق اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية اتفاقية التعاون والانتساب.

-تضمن إعلان برشلونة عدة محاور رئيسية ساعدت على نجاحه.

-تختلف دوافع الشراكة من منظور الدول المتوسطية ودول الاتحاد الأوروبي.

-للجزائر علاقة مع الاتحاد الأوروبي قبل انعقاد الشراكة معه فقد تضمنت اتفاقية التعاون عدة جوانب بالرغم من خصوصية العلاقة بينهما.

-تضمنت الشراكة الأور جزائرية تقديم عدة إعانات مالية لموافقة إصلاحات منطقة التجارة الحرة ول هذا فان اتفاق الشراكة له أهمية بالغة وذلك من عدة جوانب اقتصادية، سياسية، اجتماعية، مالية.

# الفصل الثالث

# الاقتصاد الوطني وتطبيق منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي

**تمهيد:**

إن المحيط الاقتصادي الذي تفرضه اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي فعملية دعم وتأهيل الاقتصاد الوطني تعتبر حتمية لتحقيق العديد من الأهداف و كذلك تحقيق ميزة تنافسية فالاقتصاد الجزائري مر بالعديد من الإصلاحات سواء إصلاحات التعديل الهيكلي أو ما قبلها للوصول إلى الوضع الذي هو عليه الآن، ولمنطقة التجارة الحرة الأورو جزائرية انعكاسات كثيرة على الاقتصاد الجزائري، سوءا كان ذلك في المتغيرات الكلية أو الجزئية .

وسنحاول في هذا الفصل التعرف على الإصلاحات التعديل الهيكلي وما قبل التعديل الهيكلي وكذلك برامج التنمية الاقتصادية الوطنية وصولا إلى الوضعية الحالية للاقتصاد الوطني، وكذلك سنقوم بتقييم منطقة التجارة الحرة الأورو جزائرية وعوائق ومتطلبات نجاحها في ظل الوضعية الحالية للاقتصاد وذلك من خلال مبحثين:

المبحث الأول: الاقتصاد الوطني في ظل الإصلاحات الهيكلية وبرامج التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: تقييم منطقة التجارة الحرة في ظل الوضعية الحالية للاقتصاد الوطني.

## المبحث الأول : الاقتصاد الوطني في ظل الإصلاحات الاقتصادية وبرامج التنمية الاقتصادية

بعد الاحتلال الفرنسي كانت حالة الاقتصاد الجزائري تتميز بالتدهور مما نتج عنه صعوبات في كافة الميادين وهذا نتيجة للتبعية للاقتصاد الفرنسي، ولهدا تدخلت السلطات لحل هذه المشكلة وذلك عن طريق القيام بعدة إصلاحات.

### المطلب الأول : الاقتصاد الوطني قبل الإصلاحات المدعومة

وتتمثل هذه الفترة في بداية عودة الاقتصاد الجزائري إلى السوق بعد فترة الاحتلال الفرنسي وقد شملت هذه الفترة مخططات التنمية الوطنية والإصلاحات الذاتية.

**الفرع الأول: مخططات التنمية الوطنية**

خاضت الجزائر قبل الإصلاحات المدعومة جملة من المخططات وهو كما جاء في ميثاق الجزائر في 21 أفريل 1967 تأكيد دور التخطيط الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية للبناء الاقتصادي في المنهج الاشتراكي.

**أولا: مرحلة الاقتصاد الإداري المخطط (1967-1984)**

شرعت الجزائر في أسلوب المخططات المتتالية لأداء العملية الاقتصادية والتي كانت للصناعة النصيب الأوفر والذي وتتضمن هذه المرحلة المخططات التالية:

1 -المخطط الثلاثي الأول (1967-1969)

إن أسلوب المخططات المتتالي الذي شرعت فيه الجزائر لأداء العملية الاقتصادية كانت بدايته من هنا وكان هذا أول مخطط تشهده الجزائر المستقلة، وكان يهدف إلى تحضير الوسائل المادية والبشرية والهياكل الاقتصادية والاجتماعية والإدارية للتكييف مع سياسة التخطيط المركزي الجديدة، كما كان يهدف إلى الهيمنة للانطلاق في عملية التخطيط الاقتصادي، كما أعطى هادا المخطط الأولوية للاستثمار في الصناعات الثقيلة خصوصا

صناعة المحروقات، الصناعات البيتروكمياوية، صناعة الحديد والصلب، الصناعات الميكانيكية، والتي استحوذت على نسبة تفوق 45% أما نصيب الزراعة كان 17% .[1]

2 -المخطط الرباعي الأول (1970-1973)

حددت في هذا المخطط اتجاهات التخطيط نحو الصناعات الثقيلة والمحروقات وكان الهدف الأساسي هو توفير الشروط التي تسمح بتأمين العمل الدائم لغالبية العمال الجزائريين في آفاق الثمانينات أما الأهداف العامة لهده الخطة نذكر منها ما يلي:[2]

- تحديد هدف معدل نمو سنوي يقدر بـ 9%.

- تعميم الاستقلال الاقتصادي عن طريق تدعيم وإنشاء الصناعات، تدعيم التعاون مع الخارج والتخلص من الاعتماد على فرنسا والاعتماد على المصادر المحلية في التموين والتمويل بصورة أساسية.

- تحسين ورفع مستوى المعيشة للسكان عن طريق ودعم أسعار المواد الواسعة الاستهلاك ومراقبتها ومحاربة الاستهلاك الطفيلي وتوجيه الاستهلاك العام والخاص.

3 -المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)

سلك هذا المخطط نفس الاتجاه الذي سلكه المخطط السابق، حيث تم الاهتمام بالصناعة وإكمال المشاريع المتبقية، حيث استحوذت الصناعة والطاقة على نسبة 61% من مجموع الاستثمارات ولضمان السير الحسن في لتنفيذ المشاريع تم تحديد الأولويات في التنفيذ خاصة المشاريع المستقبلية، كما اهتم هاذا المخطط بتحسين ظروف المعيشة للفرد وإيجاد فرص العمل عن طريق الاهتمام بالاستثمارات الإنتاجية وزيادة نموا الإنتاج المحلي، أما أهداف الخطة فقد شملت:[3]

- تحقيق معدل نموا للناتج الداخلي الخام بحوالي 46% أي بمعدل سنويا يبلغ 11.5%.

---

[1] – عادل زقرير، **أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص، ص.177، 178.

[2] – عبد الله بن دعيدة، **التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية**، بحث مقدم لندوة الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1999، ص.356.

[3] – محمدي نورة، **دراسة لأثر الإصلاحات الاقتصادية على أداء ومساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006، ص.61.

- توفير فرص العمل لذا تم تخطيط إنجاز وحدات توفر ما يزيد عن 100000 منصب سنويا .

- تنمية وتوسيع إمكانيات التراكم لضمان التمويل بالمصادر المالية المحلية لذا تم التركيز على المحروقات.

- برمجة إنجاز حوالي 500 وحدة صناعية في هذه الفترة بهدف إحلال الواردات.

4 -المخطط الخماسي الأول (1980-1984)

اهتمت الجزائر في هذه الفترة بالقطاعات التي لم تعطى لها الأولوية من قبل، فقامت بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وإصلاح النظام الجبائي ونظام الأسعار وإعادة النظر في سياسة الأجور، وإشباع الحاجيات الأساسية للسكان من شغل وتعليم وسكن وصحة، وانتهاج سياسة ديموغرافية تتماشى وحاجة الدولة اقتصاديا واجتماعيا.[1]

**الفرع الثاني : الإصلاحات الذاتية**

للخروج من الوضعية التي كان يعاني منها الاقتصاد قامت الجزائر بجملة من الإصلاحات شملت العديد من القطاعات وتتمثل هذه الإصلاحات في إعادة الهيكلة واستقلالية المؤسسات العمومية .

**أولا : إعادة الهيكلة**

وتتفرع إعادة الهيكلة إلى إعادة الهيكلة العضوية وإعادة الهيكلة المالية.

1 -إعادة الهيكلة العضوية :

هي إعادة تنظيم المؤسسات العمومية، وذلك بتجزئتها من شركات وطنية ذات حجم كبيرة إلى شركات متوسطة وصغيرة، وذلك من خلال مبدأين أساسيين هما :[2]

- مبدأ الاختصاص في نشاط المؤسسة تبعا لعائلات متجانسة من المنتوجات.

- مبدأ اللامركزية أي تقسيم جغرافي حسب وجود المركز الرئيسي للمؤسسة.

ولقد مرت هذه المرحلة بمرحتين كما يلي :

- المرحلة الأولى من فيفري 1981 إلى نهاية 1982، واهتمت بتطبيق تحويل الملكية وتمويل استغلال المؤسسات الجديدة المنبثقة عنها وانتهت إلى إنشاء 348 مؤسسة.

[1] – زقرير عادل، مرجع سبق ذكره، ص.179.

[2] – hachimi Madouche, **L'entreprise et L'économie Algérienne , quel Avenir** ? Alger 1988,p 5.

- المرحلة الثانية فقد انطلقت ابتداء من ماي 1982،

- وهي تتعلق بتطبيق إعادة الهيكلة العضوية وتحضير ظروف نشاط عادية للمؤسسة الجديدة.

2 -إعادة الهيكلة المالية:

ولقد كانت بعد الأزمة النفطية سنة 1986، بقيادة حكومة مولود حمروش ومن بين الأهداف التي كانت تسعى إليها هذه الرحلة ما يلي :[1]

- ضمان التحسين المالي لأدوات الإنتاج.

- القضاء على العجز المالي للمشاركة في التمويل لتحقيق التقدم الاقتصادي.

- القضاء على الحالات السلبية الداخلية للمؤسسة عن طريق تحليل أسباب اختلال التوازن في التمويل.

**ثانيا : استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية**

عملت الحكومة الجزائرية على تكريس استقلال المؤسسات في الواقع وذلك من خلال إصدار مجموعة من القوانين أهمها قانون (88-1) المؤرخ في 12 جانفي 1988، الذي يمنح المؤسسة الاقتصادية العمومية الحرية التامة في اتخاذ القرارات واختيار الاستثمارات والتقييم دون مراجعة الجهة المركزية وكان هدفها الرئيسي هو إعطائها استقلالية مالية في التسيير وإصدار وتحريها من كل القيود والعراقيل التي كانت تخضع لها.

## المطلب الثاني : الاقتصاد الوطني في ظل الإصلاحات المدعومة

نظرا لفشل محاولات برامج الإصلاح الذاتي واستمرار الاختلال على مستوى الاقتصاد لجأت السلطات الجزائرية إلى تبني سياسة الإصلاح التي تدعمها المؤسسات المالية الدولية والمتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

**الفرع الأول : فترة الإصلاحات قبل التعديل الهيكلي**

مرت الجزائر قبل الاتفاق الموسع(التعديل الهيكلي) بسلسلة من الاتفاقيات نتطرق إليها كما يلي :

[1]- محمدي نورة مرجع سبق ذكره، ص. 85.

**أولا** : اتفاقية الاستعداد الائتماني الأول بين (1989-1990)

أبرمت الجزائر أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي في 30 ماي 1989، وفي إطار هذا الاتفاق وافق صندوق النقد الدولي على تقديم 155.7 مليون دولار، وتمثلت أهداف هذه الاتفاقية فيما يلي:[1]

- إتباع سياسة نقدية مقيدة وأكثر فعالية.
- تقليص عجز الموازنة.
- تعديل سعر الصرف
- إلغاء التنظيم الإداري للأسعار.

إلى جانب هذا فان تخفيض قيمة الدينار وتحرير الأسعار يعني فتح المجال لقوى العرض والطلب في سوق الصرف وسوق السلع لتحديد قيمة العملة والسلع والخدمات، وعقب نهاية اتفاق التثبيت الأول في ماي 1990، بدأت مفاوضات أخرى بين صندوق النقد الدولي والجزائر في سبيل الحصول على قرض آخر لمساعدتها على مواصلة الإصلاحات الاقتصادية.

**ثانيا** : اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني03 جوان 1991:

ويعتبر ثاني اتفاق مع صندوق النقد الدولي، ودام هذا البرنامج مدة 10 أشهر، أي من جوان 1991 إلى غاية مارس 1992، وتحصلت بموجبه الجزائر على قرض قيمته 400 دولار، وذلك على أربع دفعات تحرر على مدى تحقيق الأهداف المتفق عليها. كما استفادة الجزائر في نفس الوقت من قرض من البنك العالمي قيمته 350 مليون دولار مخصص للتطهير المالي للمؤسسة العمومية الاقتصادية.[2]

وتضمن الاتفاق الشروط التالية:[3]

- تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

---

[1] - Hocine Benissad, **l'Ajustements structurel, opu,** Alger,1999,p.59.

[2] – الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة إلى صندوق النقد الدولي مع الاشارة إلى علاقته الجزائر**، دار هومة، الجزائر، 1996، ص. 201.

[3] – صالح صالحي، **دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة المديونية وتطور الاتصالات الجزائرية معه، مجلة الدراسات الاقتصادية**، العدد الأول، مركز البحوث والدراسات الإنسانية، الجزائر،1999، ص.125.

- إعطاء استقلالية كاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية على أساس قواعد السوق ومؤشر. الربحية الاقتصادية والمالية وتقليص دور خزينة الدولة في تمويل عجز المؤسسات.

- تخفيض سعر الصرف 30% في عام 1991 والتزام الحكومة بحرية ضمان تحويله مع نهاية 1991.

- إصلاح نظام الأجور وتغيير سياسة الإعانات ونظم الدعم وإلغاء إعانات المستهلك.

- إصلاح النظام الجمركي والضريبي وجعله نظام بسيط.

- إصلاح أسلوب تسيير النظام المصرفي وإعطاء استقلالية لمؤسسة الإصدار اتجاه الخزينة بهدف تحقيق شروط الاستقرار.

- إلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص فيما يتعلق بالقروض وأسعار الفائدة.

**ثالثا:** اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث أفريل 1994:

شهد الاقتصادي الجزائري مع نهاية 1993 وبداية 1994 أزمة مالية داخلية وخارجية وعدم القدرة على الدفع، وثقل عبء خدمة الدين كنتيجة لانخفاض أسعار البترول، مما أخد بالسلطات الجزائرية على صياغة برنامج شامل للتصحيح حضي بمساعدة صندوق النقد الدولي وترتب على ذلك اللجوء إلى إعادة جدولة الديون الخارجية مع الالتزام بتنفيذ برنامج استقرار في إطار استعداد ائتماني مدته سنة، ابتدءا من أفريل 1994 إلى مارس 1995، وقد عقد اجتماع بين السلطات الجزائرية والدول الرئيسية الدائنة( اليابان، فرنسا، ايطاليا، ألمانيا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية) برئاسة نادي باريس لإعادة جدولة الديون الخارجية المقدرة ب 17 مليار دولار، وإعادة ترتيب آجال السداد على مدة ستة عشرة عاما منها فترة سماح من الدفع مدتها أربع سنوات مع إعادة جدولة خمسة ملايير دولار كمرحلة أولى من الدين الرسمي، وارتكزت أهداف هذا البرنامج على جملة من المحاور أهمها:[1]

- تحقيق معدل نمو متوقع بين 3- 6%.

- العمل على الحد من تزايد الكتلة النقدية في حدود 14% مع تخفيض معدل التضخم.

[1] – محمدي نورة، مرجع سبق ذكره، ص.68.

- تسريع عملية تحرير الأسعار، ورفع الدعم عن المواد الاستهلاكية.

- إعادة الاعتبار للقطاع الفلاحي، والعمل على تطوير قطاع البناء والأشغال العمومية.

**الفرع الثاني: إصلاحات التعديل الهيكلي**

مع تفاقم المديونية وذلك لتدني أسعار النفط سنة 1986، والتي أدت إلى تدني ميزان المدفوعات وركود الاقتصاد لجأت الدولة إلى تطبيق برنامج الإصلاحات الهيكلية للتخفيف من حدة هذه الأوضاع، والتي تعتمد على مجموع الحلول التي يفرضها ميزان المدفوعات.

**أولا** : محتوى برنامج التعديل الهيكلي(1995- 1998)

بعد سلسة الاتفاقات الائتمانية التي وقعتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي وتطبيقها وقعت الجزائر مع هذا الأخير برنامج للتعديل الهيكلي لمدة ثلاث سنوات من ماي 1995 إلى ماي 1998.

وانتهجت الجزائر التعديل الهيكلي كخطوة هامة في مسار إصلاحاتها التنموية حيث وبعد مرور سنة من تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي (الاستعداد الائتماني) واحترام معايير النجاة المحددة من طرف صندوق النقد الدولي بكل صرامة، تفاوضت الجزائر معه لإبرام اتفاق تسهيلات التمويل الموسع وهذا يعتبر شهادة ضمان اتجاه دائني الجزائر خاصة، ويمتد هذا الاتفاق إلى ثلاث سنوات ويرى البعض أنه اختيار جيد يسمح للجزائر بالعودة إلى الأسواق المالية ويمثل دعما هاما للمرور إلى اقتصاد السوق.[1]

وبعد إرسال خطاب النوايا الذي تضمن محتوى البرنامج والذي كان يهدف إلى استعادة الاستقرار الاقتصادي الوطني من جهة، وتخطي مرحلة انتقال إلى اقتصاد حر من جهة أخرى، وافق صندوق النقد الدولي على تقديم قرض للجزائر يندرج في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض ماي 1995 إلى غاية ماي 1998.

وقد تمثلت الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج فيما يلي:[2]

- رفع معدل النمو الاقتصادي بغية استيعاب الزيادة في القوة العاملة وخفض البطالة تدريجيا .

---

[1] – روابح عبد الباقي، غباط شريف، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول الاقتصاد الوطني في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، الجزائر، 2001- 2002، ص. 4.

[2] – عبد الكريم النشاشبي واخرون، **الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق**، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص.13.

- الإسراع في تحقيق التقارب بين معدلات التضخم السائدة في الجزائر مع المعدلات السائدة في البلدان الصناعية.

- دعم الفئات المتضررة من تطبيق البرنامج.

- خفض التكاليف الهيكلية للتصحيح الهيكلي على القطاعات السكانية الأكثر تضررا.

- تقليص عجز ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات النقد الأجنبي.

**ثانيا** : إجراءات البرنامج

ولتحقيق جملة الأهداف المشار إليها رسمت السلطات العامة إجراءات تهدف إلى تعميق الاستقرار تتمثل هذه الإجراءات فيما يلي: [1]

1 -إجراءات ذات طابع الاستقرار: وتتمثل في:

- تحرير أسعار الصرف، وتحديدها وفق قوى السوق.

- استمرار رفع الدعم على الأسعار للوصول إلى التحرير الكامل لأسعار السلع والخدمات.

- تحرير أسعار الفائدة وإعطاء استقلالية أكبر للبنوك التجارية في منح القروض، وضرورة تطبيق القواعد الاحترازية.

2 -إجراءات ذات الطابع الهيكلي: وتتمثل في:

- فتح رأس المال الاجتماعي للمؤسسات العمومية لصالح رأس المال المحلي أو الأجنبي أو العمال وهذا الأمر95-22 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية .

- العمل على تنويع الصادرات خارج المحروقات .

- إنشاء سوق مالي يسمح بتسهيل عمليات إعادة الهيكلة وخوصصة المؤسسة العمومية قصد توفير موارد جديدة لتمويل الاستثمار وإيجاد أساليب جديدة لتوظيف الادخار.

[1] – Hocine Benissad, op.cit, p, p.64, 65.

- تعويض صناديق المساهمة بالشركات القابضة، التي تملك أسهم مؤسسات الدولة والتي تساهم في عملية إعادة الهيكلة.

- طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وبدأ المفاوضات مع الاتحاد الأوربي سنة 1997 لرسم إطار الشركة للوصول إلى إنشاء منطقة للتبادل الحر.

**ثالثا : نتائج البرنامج :**

وتتمثل نتائج برنامج التعديل الهيكلي فيما يلي:[1]

1 –استعادة التوازنات الخارجية وتدعيم الوضع الخارجي.

2 –تطهير تدريجي للمالية العامة حيث سجلت الميزانية العامة فائضا قدر ب 2.9% في سنة 1998.

3 –تخفيض معدلات التضخم إلى مستويات مقبولة والذي بلغ سنة 1998 نسبة 5%.

4 – تحقيق معدل نمو اقتصادي موجب (4.6+ سنة 1998).

ويشير الجدول التالي إلى بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة:

**الجدول رقم( 3–1 )** : بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1995–1998):

| | 1995 | 1996 | 1997 | 1997 |
|---|---|---|---|---|
| معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي (%) | 3.80 | 4.10 | 1.10 | 5.10 |
| معدل نمو حصة من الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي (%) | 1.71 | 2.26 | −0.57 | 3.45 |
| البطالة (%) | 28.10 | 25.90 | 26.41 | – |
| التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون ( % سنويا) | 29.80 | 18.70 | 5.70 | 5.00 |
| فائض الميزان التجاري (مليار د.ج) | −83.05 | 184.98 | 242.53 | −3.82 |
| سعر برميل البترول بالدولار الأمريكي | 17.60 | 21.70 | 19.49 | 12.49 |

**المصدر**: من إعداد الطالب بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات، Le 2017 /05/07, 07:30 (http :www.ons.dz/)

وعموما ويشير الجدول رقم (3–1) إلى ما يلي:

- أن معدلات النمو للناتج الداخلي الخام موجبة والتي بلغت 5.10% سنة 1998.

[1] - Abdel Madjid Bouzidi, **les années 90, de l'économie Algérienne: les limites politiques conjoncturelles,** enagl Edition, Alger, 1999, p-p. 49-56.

- ونلاحظ كذلك أن معدلات نمو حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام موجبة، والتي بلغت 3.45% كأقصى قيمة لها سنة 1998، باستثناء سنة 1997 والتي سجلت معدل سالب قيمته 0.57%.

- معدلات البطالة مرتفعة والتي سجلت أقصى قيمة لها سنة 1995 ما نسبته 28.1%.

- تنازل معدلات التضخم من حدود 29.80 سنة 1995 الى 2.60 سنة 1999 .

- تسجيل عجز في وضعية الميزان التجاري لسنتي 1995 و 1996 والذي بلغ 83.05 مليار دينار جزائري و 3.82 مليار دينار جزائري، في حين سجلت باقي السنوات فائض

- أما أسعار برميل البترول فكانت في تدبدب بين الارتفاع والانخفاض لتصل إلى 19.49 كأقصى قيمة لها سنة1997.

## المطلب الثاني: برامج التنمية الاقتصادية الوطنية.

شرعت الجزائر منذ سنة 2001، في انتهاج سياسة ميزانية (مالية) توسعية، حيث خصصت موارد مالية كبيرة في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط، ولقد قسمت برامج التنمية الاقتصادية الوطنية إلى ثلاث برامج هي:

### الفرع الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)

اقترحت السلطات هذا البرنامج بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني لفترة أربع سنوات، وخصص بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، وكذلك تقوية الخدمات العمومية في مجلات كبرى مثل الري، النقل، الهياكل القاعدية....، ولقد خصص له مبلغ 525 مليار دينار جزائري، ولقد تضمن هذا البرنامج جملة من الإجراءات والسياسات الهامة، ويمكن تلخيص أهداف هذا البرنامج فيما يلي:[1]

- اختتام العمليات التي هي في طور الانجاز.
- إعادة الاعتبار للبنى التحتية وصيانتها.
- العمليات الجديدة المستجيبة لأهداف البرنامج يجب الانطلاق فيها مباشرة.

[1]- زقرير عادل، مرجع سبق ذكره، ص 188.

ويظهر الجدول التالي بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة:

| | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
|---|---|---|---|---|
| معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي (%) | 4.61 | 5.60 | 7.20 | 4.30 |
| معدل نمو حصة من الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي (%) | 3.04 | 3.99 | 5.55 | 2.64 |
| البطالة (%) | 27.30 | - | 23.70 | 17.70 |
| التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون ( % سنويا) | 4.20 | 1.40 | 4.30 | 4.00 |
| فائض الميزان التجاري (مليار د.ج) | 620.22 | 446.62 | 754.91 | 885.78 |
| سعر برميل البترول بالدولار الأمريكي | 24.85 | 25.24 | 29.03 | 38.66 |

**الجدول رقم( 3-2 ) :** بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2004):

**المصدر**: بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات، Le 08/05//2017, 09:10 (http :www.ons.dz/) .

وعموما ويشير الجدول رقم(3-2) إلى ما يلي:

- تسجيل معدلات نمو موجبة لناتج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت سنة 2003 أقصي قيمة لها بنسبة 7.20%.

- تسجيل معدلات نمو موجبة لحصة الفرد من النتاج الداخلي الخام الحقيقي والتي بلغت 5.55 كأقصى قيمة لها سنة 2003.

- تراجع لمعدلات البطالة المرتفعة حيث انخفضت من 27.30% سنة 2001 الى حدود 17.7 سنة 2004.

- استقرار معدلات التضخم حيث لم تتجاوز حدود 4.30 %، كما سجلت أدنى قيمة لها سنة 2002 والتي قدرت ب 1.30 % .

- تسجيل فائض في الميزان التجاري ونلاحظ ذلك في جميع السنوات، حيث بلغ 885.78 مليار دينار جزائري كأقصى قيمة له سنة 2004.

- ارتفاع أسعار برميل البترول حيث بلغت 38.66 دولار أمريكي كأقصى قيمة لها سنة 2004.

**الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005- 2009)**

ترتكز الحكومة على تطبيق إستراتيجية إنعاش قادرة على مواصلة النمو وتحسين مستوى المعيشة والسكان حيث تم تخصيص مبلغ نسبته 45.42% من مجموع الاستثمارات وتم التركيز كذلك على توجيه نفقات الميزانية باتجاه الاستثمار في المنشاة الأساسية 40.52% كذلك سيؤدي البرنامج التكميلي لدعم النمو من خلال الاستثمار في المشاريع الكبرى إلى إنشاء المزيد من مناصب الشغل التي ستقلص من معدل البطالة.[1]

ويظهر الجدول التالي تحليل لميزانية البرنامج:

**الجدول رقم( 3-3 )** : ميزانية البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005- 2009) : الوحدة :مليار دج

| البيان | المبلغ |
|---|---|
| معيشة السكان | 1908.5 |
| المناشئ الأساسية | 1703.5 |
| التنمية الاقتصادية | 337.2 |
| الخدمة العمومية | 203.9 |
| تكنولوجيا الاتصال | 50 |

**المصدر**: بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات، Le 08/05//2017, 08:40 (http :www.ons.dz/) .

نلاحظ من خلال الجدول أن البرنامج التكميلي لدعم النمو خصصت له ميزانية بمبلغ ما يقارب 4203 مليار دج مقسمة على خمس قطاعات كما يلي :

- تحسين ظروف معيشة السكان بقيمة 1908.5 مليار دج.
- تطوير المناشئ الأساسية بقيمة 1703.5 مليار دج.
- دعم التنمية الاقتصادية بقيمة 337.2 مليار دج.
- تطوير الخدمة العمومية بقيمة203.9 مليار دج.
- تطوير تكنولوجيا الاتصال بقيمة50 مليار دج.

**الفرع الثالث: برنامج توطيد النمو(2010- 2014)**

[1] – محمدي نورة، مرجع سبق ذكره، ص106

يمثل برنامج الاستثمارات العمومية تصورا للنفقات بمبلغ 21124 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي، ويشمل جزأين:[1]

الأول: برنامج جاريا إلى نهاية سنة 2009 بمبلغ 9680 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 130مليار دولار.

الثاني: برنامجا جديدا بمبلغ 11534 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 156 مليار دولار.

## المطلب الثالث: الوضعية الحالية للاقتصاد الوطني.

لتحليل الوضعية الحالية للاقتصاد الوطني ارتأينا تقديم تحليل لمؤشرات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية من 2005 إلى 2016.

### الفرع الأول: الوضعية الاقتصادية:

يمكن تحليل الوضعية الاقتصادية من خلال عرض لحالة أهم المتغيرات الاقتصادية للفترة من ( 2005-2016) في الجدول التالي كما يلي :

**الجدول رقم (3-4):** بعض المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة من ( 2005-2016):

| | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي (%) | 5.90 | 1.70 | 3.40 | 2.00 | 1.60 | 3.60 |
| معدل نمو حصة من الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي (%) | 4.16 | -0.05 | 1.53 | 0.54 | -0.35 | 1.56 |
| البطالة (%) | 15.30 | 12.3 | 13.8 | 11.3 | 10.2 | 10.0 |
| فائض الميزان التجاري (مليار د.ج) | 174.92 | 228.62 | 207.62 | 212.73 | -579.13 | 842.10 |
| سعر برميل البترول بالدولار الأمريكي | 54.64 | 65.85 | 74.95 | 99.97 | 62.25 | 80.15 |
| احتياطي الصرف (مليار دولار) | 56.18 | 77.781 | 110.18 | 131.17 | 112.67 | 150 |
| النمو الاقتصادي(%) | 5.1 | 2.0 | 3.0 | 2.40 | 2.40 | 3.6 |
| التضخم(%) | 1.40 | 2.30 | 3.70 | 4.90 | 5.70 | 3.9 |
| | | | | | | |
| | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
| معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي (%) | 2.80 | 3.30 | 2.70 | 3.47 | 3.80 | 4.00 |

[1]- ياسمينة مرابطي، مرجع سبق ذكره. ص4.

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل نمو حصة من الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي (%) | 0.73 | 1.16 | 0.55 | 1.31 | 1.15 | 1.02 |
| البطالة (%) | 10.0 | 11.0 | 9.8 | 10.06 | 9.70 | 10.50 |
| فائض الميزان التجاري (مليار د.ج) | 1515.9 | 1367.7 | 477.61 | −249.81 | −285.15 | −340.6 |
| سعر برميل البترول بالدولار الأمريكي | 65.85 | 111.05 | 109.55 | 100.77 | 55.30 | 30 |
| احتياطي الصرف (مليار دولار) | 182.2 | 193.9 | 208.6 | 221.5 | 159.3 | 144.13 |
| النمو الاقتصادي(%) | 2.8 | 3.3 | 2.7 | 4.3 | 7.3 | 4.3 |
| التضخم(%) | 4.5 | 8.9 | 3.3 | 4 | 4.8 | 5.8 |

**المصدر**: بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات، 11:20 ,Le 11/05//2017 (http :www.ons.dz/) .

من خلال الجدول يتضح لنا أن:

- تسجيل معدلات نمو موجبة للناتج الداخلي الخام والتي بلغت 5.90% كأقصى قيمة لها سنة 2005، وقد تراجعت بعد ذلك بسبب تراجع أسعار البترول في الأسواق العالمية.

- تسجيل معدلات نمو موجبة وسالبة لحصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت 4.16% كأقصى قيمة لها سنة 2005، وأدنى قيمة لها 0.35− % سنة 2009.

- انخفاض على مستوى أسعار البطالة من مستوى 15.30% سنة 2005 إلى حدود 10.50% سنة 2016.

- ارتفاع في معدلات التضخم من 1.40% سنة 2005 إلى 8.90 %سنة 2012.

- تراجع في مستويات الفائض في وضعية الميزان التجاري، حيث بلغ أقصاه سنة 2011 وقدر ب 1515.91 مليار دينار جزائري، مع تسجيل عجز في سنة 2009 قدر بحوالي 579.13 مليار دينار جزائري، وذلك نتيجة الصدمة النفطية التي حدثت سنة 2009 وتراجع صادرات المحروقات.

- ارتفاع أسعار برميل البترول حيث بلغت أقصاها في حدود 111.05 دولار أمريكي سنة 2012، لتنخفض إلى مستوى 30 سنة 2016.

- احتاطي الصرف في السنوات الأخيرة في تراجع كبير وذلك بسبب تراجع أسعار النفط.

- سجلت أدنى قيمة للنمو الاقتصادي في سنة 2006 والتي بلغت 2.00% ، بعد ذلك تذبذبت هذه القيمة لتصل إلى أقصاها سنة 2015 والتي سجلت بـ 7.30%.

**الفرع الثاني: الوضعية الاجتماعية**

عاد مؤشر البطالة إلى الارتفاع مجددا في 2016 حيث بلغت نسبة البطالة في الجزائر 10.5% في سبتمبر 2016 مقابل 9.9% خلال شهر أفريل من نفس السنة، والجدول التالي يوضح معدلات البطالة في الجزائر للفترة (2010 –2016).

**جدول رقم (3–5):** معدلات البطالة في الجزائر للفترة (2005 –2016):

| البيان | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل البطالة (%) | 15.3 | 12.3 | 13.8 | 11.3 | 10.2 | 10.0 |
| | | | | | | |
| البيان | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
| معدل البطالة (%) | 10.0 | 11.0 | 9.8 | 10.06 | 9.70 | 10.50 |

**المصدر**: من إعداد الطالب بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء 10:20 à 11/05/2017 Le (http: www.ons.dz/)

من خلال الجدول يتضح لنا أن:

- أن معدل البطالة كان في تراجع كبير من سنة 2005 إلى 2011 ليتراجع من 15.3% إلى 10%.
- أما من سنة 2012 إلى 2016 سجلت تذبذب بين الارتفاع والانخفاض لتصل 10.50% سنة 2016.

**المبحث الثاني: تقييم منطقة التجارة الحرة الأورو جزائرية في ظل الوضعية الحالية للاقتصاد الوطني**

تنص المادة 6 من اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي، على إنشاء منطقة التبادل الحر بين الطرفين لمدة 12 سنة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، بمعنى آخر يعني إلغاء كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين الطرفين في آفاق 2017، ولهذا فان من الضروري التطرق إلى انعكاسات وعوائق ومتطلبات نجاح الشراكة الأورو جزائرية.

## المطلب الأول: انعكاسات منطقة التجارة الحرة.

يحمل اتفاق الشراكة انعكاسات على الاقتصاد الوطني الجزائري تعيق تطبيق منطقة التجارة الحرة في سنة 2017 في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية الحالية في الاقتصاد الجزائري.

### الفرع الأول: أثر التفكيك الجمركي على إيرادات الميزانية العامة للدولة

رغم أن الجزائر انتهجت نظام الحماية الجمركية من أجل حماية منتجاتها من حدة المنافسة الأجنبية، إلا أنها وجدت نفسها مجبرة على فتح أبوابها أمام المنتجات الأوربية بموجب تطبيق اتفاقية الشراكة، فقد قامت في العديد من المرات بتخفيض النسب المئوية للتعريفة، كما قامت وبالموازنة مع عمليات إصلاح التعريفة الجمركية، بوضع آليات جديدة لحماية الإنتاج الوطني، ومثالا على هذا نجد أن المنتجات النهائية لقطاع الميكانيك عرفت انخفاضا في الرسوم الجمركية المفروضة عليها من حدود 30% إلى حدود 5%، كما تجدر الإشارة إلى أن قطاع غيار هذه المنتجات عرف ارتفاعا في الرسوم الجمركية المفروضة عليه، ولهذا فارتفاع الرسوم الجمركية المفروضة على السلع والمواد الأولية وباقي مدخلات الإنتاج بالنسبة لبعض الصناعات يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي ارتفاع في أسعار منتجاتها مقارنة مع المنتجات المستوردة من الخارج والتي يتم تخفيض الرسوم الجمركية عليها مما يؤدي إلى تكبد المؤسسة الإنتاجية إلى خسائر كبيرة، وبهدف تفادي الأخطاء التي وقعت فيها التعريفة الجمركية الجديدة تم إنشاء فريق عمل من قبل مجلس مساهمات الدولة ( S.P.E) تترأسه وزارة الصناعة، حيث يضم كلا من وزارة المالية ووزارة التجارة، من أجل وضع أثر قانوني للتعريف الجمركية وبهدف دعم الصناعات المحلية وذلك بمراعاة مبدأين أساسيين هما:[1]

- تخفيض الرسوم الجمركية للمواد الأولية الموجهة للإنتاج.
- رفع الرسوم المطبقة على المواد النهائية بغية تشجيع الإنتاج الوطني وحمايته.

والجدول التالي يبين الخسائر المحتملة من التعريفة الجمركية جراء التفكيك الجمركي للرسوم الجمركية المفروضة على واردات المنتجات المصنعة من الاتحاد الأوربي.

[1]– غنية العيد شيخي، مرجع سبق ذكره، ص، ص. 48، 49.

**جدول رقم (3-6):** الخسائر المحتملة من التعريفة الجمركية جراء التفكيك الجمركي للرسوم الجمركية المفروضة على واردات المنتجات المنعة من الاتحاد الأوربي:

الوحدة: مليون دينار جزائري

| السنوات | القائمة الأولى | القائمة الثانية | القائمة الثالثة | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| 2005 | 10497 | / | / | 10497 |
| 2006 | 10497 | / | / | 10497 |
| 2007 | 10497 | 2561 | 1660 | 14718 |
| 2008 | 10497 | 3825 | 3307 | 17629 |
| 2009 | 10497 | 5106 | 4954 | 20557 |
| 2010 | 10497 | 7667 | 6601 | 24765 |
| 2011 | 10497 | 10228 | 8247 | 28972 |
| 2012 | 10497 | 12789 | 9894 | 33180 |
| 2013 | 10497 | 12789 | 11541 | 34827 |
| 2014 | 10497 | 12789 | 13187 | 36473 |
| 2015 | 10497 | 12789 | 14834 | 38120 |
| 2016 | 10497 | 12789 | 15657 | 38943 |
| 2017 | 10497 | 12789 | 16533 | 39819 |
| **المجموع** | **136461** | **106121** | **106415** | **348997** |

المصدر: المديرية العامة للجمارك

القائمة الأولى: تضم المواد الأولية الصناعية ومدخلات بعض العمليات الإنتاجية.

القائمة الثانية: تضم الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوربي بنسبة 35%.

القائمة الثالثة: وتشمل المنتجات غير الواردة في القائمتين.

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

- بمجرد دخول الاتفاقية سوف تسخر الجزائر 10.497مليار دج، وذلك نتيجة للتفكيك الفوري لكل الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الواردة في القائمة الأولى.

- تزايد الخسائر في المجموعة الثانية بعد مرور سنتين لتصل في المجموع النهائي إلى 109121 مليار دج.

- كما نلاحظ تزايد الخسائر من الإيرادات الجمركية في المجموعة الثالثة بعد مرور سنتين لتصل إلى 106415 مليار دج.

- تزايد الخسائر السنوية من الإيرادات الجمركية، والتي يتوقع أن تصل أثناء فترة التفكيك والمقدرة ب 12 سنة إلى 348.997 مليار دج.

**الفرع الثاني: أثر الاتفاقية على التجارة الخارجية**

يعتبر الاتحاد الأوربي الشريك التجاري الأول للجزائر حيث تتمثل واردات الجزائر من الاتحاد الأوربي في المعدات والآلات والمواد الغذائية والسلع الإنتاجية في حين تتمثل صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوربي في النفط ومنتجاته وبعض المنجاة الصناعية وعلى هذا الأساس فان حجم ونمط التبادل يعكس نوع من عدم التكافئ في هذه العلاقة، أما بالنسبة للصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوربي فمن المتوقع أن يواجه المصدر الجزائري صعوبات جديدة للتعريفة بمنتجاته في أسواق دول الاتحاد الأوربي إلى جانب الصعوبات التي يواجهها في الوقت الحالي كالمواصفات القياسية ومعايير الصحة ونظام الحصص والرسوم الجمركية والأسعار المرجعية..... [1]

**أولا : التأثير على الواردات**

يؤدي اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بالتأثير على الواردات وذلك من خلال رفع الدعم للسلع مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات من السلع الأساسية والضرورية والتي لا تناسب القدرة الشرائية للمواطنين الجزائريين ويكون أثر الارتفاع أكثر حدة فيما يخص المنتجات الزراعية.[2]

وتؤثر منطقة التجارة الحرة على الواردات من خلال ما يلي :[3]

- زيادة اهتمام أوروبا بالسوق الجزائرية في السنوات الأخيرة عن طريق إقامة شركات معها والتطلع إلى إقامة المنطقة الحرة جنوب المتوسط بحلول سنة 2010 ومن شأن العملة الموحدة المساهمة في ذلك.

[1] – رقية سليمة، الشراكة الأورو جزائرية هل هي نعمة أم نقمة؟، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة والاقتصاد الجزائري ومنظومة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 13 و 14 نوفمبر 2006، ص13.

[2]– قلش عبد الله، أثر الشراكة الأورو جزائرية على تنافسية الاقتصاد الوطني، مجلة العلوم الإنساني ة، www.ulum.nl، السنة الرابعة العدد 29، جويلية 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص18.

[3]– سفيان أبحري، شراكة الجزائر مع الاتحاد الأوروبي وآثارها على الاقتصاد الوطني، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 2002–2003، ص– ص – 118– 119.

- إمكانية انخفاض قيمة الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي نتيجة زيادة المنافسة داخل منطقة الأورو.

- الاستفادة من شفافية الأسعار داخل دول الاتحاد النقدي، حيث ستمكن الموردين من مقارنة الأسعار داخل منطقة الأورو بسهولة كبيرة نظرا لوجود عملة موحدة.

**ثانيا : التأثير على الصادرات**

نشير إلى أهمية اتفاق الشراكة لرفع القيمة المضافة للصادرات من خلال إدخال أساليب تسيير جديدة والاستفادة من أثر التكنولوجيا العالية والكفاءة المتخصصة.[1]

فالتأثير على الصادرات ليس بنفس الحجم المتوقع على الواردات لكون أغلب الصادرات مسعرة بالدولار الأمريكي ولكن الأمر سيختلف في المدى الطويل لاحتمال فك العلاقة بين الدولار الأمريكي وأسعار النفط بالدولار في الأسواق الرئيسية المستوردة للنفط في أوروبا واليابان وهذا سيؤثر على الصادرات الجزائرية باعتبار أن الجزائر ضمن الدول المنتجة والمصدرة للنفط وبصفة عامة فإن عملية إطلاق اليورو سيمكن الجزائر من تنمية التبادل التجاري بينها وبين المجموعة الأوروبية.[2]

**الفرع الثالث: التأثير على المؤسسات الاقتصادية:**

إن منطقة التجارة الحرة تفرض على الدول تخفيض نسبة الرسوم الجمركية وهذا ما يؤثر على التجارة العالمية للدول النامية مثل الجزائر وبالتالي على المؤسسات الاقتصادية بحيث أن معدل الأسعار للرسوم الجمركية ضعيف جدا في الدول الأوروبية مع جودة في السلع والخدمات وانخفاض ثمنها، في حين نجد ارتفاع الرسوم الجمركية في النامية مع ارتفاع ثمنها مقارنة بأسعار الدول الأوروبية، ولهذا فلن تستطيع مؤسسات الدول النامية منافسة مؤسسات الدول الأوروبية، ومن ثم يتجه المستهلك الجزائري نحو السلع الأجنبية وترك السلع المحلية مما

[1] – قلش عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص18.

[2] – سفيان أبحري، مرجع سبق ذكره، ص119.

يؤثر على المؤسسات الاقتصادية المحلية وتشهر إفلاسها مما يعود على الاقتصاد ككل وبالتالي تسريح العمال وارتفاع البطالة.[1]

## المطلب الثاني : عوائق تطبيق متطلبات نجاح الشراكة الأورو جزائرية

بغية تحقيق الأهداف المسطرة في اتفاق الشراكة الأورو جزائرية يجب تحديد الشروط الضرورية واللازمة من أجل ضمان الوصول إلى هذه الأهداف، كما أنه يوجد بعض العوائق قد تحول دون تحقيق ذلك وهذا ما سنستعرضه فيما يلي :

### الفرع الأول : عوائق تطبيق الشراكة الأورو جزائرية

إن للشراكة الأورو جزائرية عوائق تزيد من صعوبة الاستفادة من الايجابيات التي تحملها يمكن تلخيصها فيما يلي :

- تباين مستويات التنمية بين الدول الأوروبية والدول المتوسطية.
- فشل نماذج التنمية المستقلة المعتمدة من طرف الدول المتوسطية.
- ضعف العلاقات الأفقية (جنوب–جنوب).
- انعدام وضعف الهياكل القاعدية يحد من توسيع الآفاق الوطنية ضمن منظور الشراكة الاقتصادية وتقلص حجم تبادلات الجزائر مع الدول الأخرى في مجال السلع والخدمات ورؤوس الأموال.

### الفرع الثاني : متطلبات نجاح الشراكة الأورو جزائرية

إذا كان اتفاق الشراكة الأورو جزائرية منسجما مع متطلباته فإن له مزايا وذلك استنادا إلى مجموعة من الشروط نذكر منها ما يلي:[2]

- تحضير وتجميع الشروط الملائمة لجلب الاستثمارات وكذا تحقيق أكبر فائدة من المنطقة الحرة.

[1] –www.europa. Eu.int, op,cit.

[2] – رقية سليمة، مرجع سبق ذكره، ص7.

- تحضير مناخ ملائم للمؤسسة يساعدها على تحيق التنافسية ويضم كل ما له علاقة بالمؤسسة، بحيث تكون له علاقة بالإنتاجية مثل الصادرات والواردات وقطاع الخدمات.

- السعي إلى إنجاح مشاريع الخوصصة والشراكة باعتبارها النقاط الأساسية للإصلاح والتأهيل للمؤسسات.

- إعطاء الأولوية للصادرات والعمل على رفع حجمها ووضع برنامج فعال خاص بالصادرات نحو الاتحاد الأوروبي وذلك للاستفادة من المنطقة الحرة، مما يستلزم على الجزائر تحويل اقتصادها إلى اقتصاد يعتمد على التصدير بدلا من الاستيراد.

- إنشاء وتنظيم مؤسسات إعلامية في الخارج تقوم أساسا بجلب مستثمرين عن طريق إيضاح المزايا النسبية والضمانات التي يمنحها الاقتصاد الجزائري وكذا الامتيازات التي تمنحها التشريعات الجزائرية للمستثمرين الأجانب.

- تأهيل المؤسسات الجزائرية في أقرب وقت وتحضيرها لمواجهة رهانات المستقبل وذلك بالبحث عن الشريك الجيد وعن أحسن وسيلة لإعادة هيكلة وتأهيل المؤسسات.

- تدعيم فرص التعاون والتحاور والاتفاق بين الحكومة ورجال الأعمال والمؤسسات ليكونوا جميعا في صف واحد وقادرين على التضامن والتفاعل الايجابي مع الاتحاد الأوربي.

- صياغة تنظيمات وقوانين وخلق مؤسسات تتلاءم مع اتفاق الشراكة ومحاولة ترجمة مواد الاتفاق إلى برامج عمل وميكانيزمات نجاح وذلك فيما يخص التعاون المالي والاقتصادي.

## خلاصة الفصل

عقدت الحكومة الجزائرية عقد عدة اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي مما ترتب عنها سلسلة من الإصلاحات بهدف الانتقال إلى اقتصاد السوق، وقد عملت هذه الإصلاحات على دعم الاقتصاد الجزائري بكل الطرق من طرف الاتحاد الأوروبي للنهوض بالاقتصاد الوطني.

ولعلى إنشاء منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي لديها العديد من الانعكاسات سواء على الميزانية العامة أو على التجارة الخارجية كما أن تطبيقها يترتب عنه العديد من العوائق وشروط نجاح، لذلك استخلصنا النقاط التالية :

-تعكس وضعية الاقتصاد الجزائري المرور بإصلاحات عديدة سبقتها مخططات التنمية الوطنية.

-لمنطقة التجارة الحرة الأورو جزائرية انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني بما يتضمن ميزانية الدولة والمؤسسات الاقتصادية والتجارة الخارجية مما يحتم على الدولة وضع إستراتيجية للتكييف والتخفيف من هذه السلبيات.

-تنقسم الإصلاحات المدعومة إلى إصلاحات قبل التعديل الهيكلي وإصلاحات التعديل الهيكلي ثم تطبيق السياسة التنموية من خلال:

-برامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

-البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.

-برنامج توطيد النمو.

-إن للشراكة الأورو جزائرية عوائق تحول من تطبيقها، كما أن لها شروط نجاح تساعد على تحقيقها.

# خاتمة عامة

من خلال هذه الدراسة سنستعرض ما يلي:

**خلاصة عامة:**

تعتبر العلاقة في اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية مرحلة جديدة من العلاقات بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط والدول الأوروبية حيث تم تصميم الأسس العامة لهذه العلاقات من خلال مؤتمر برشلونة 1995 والذي جعل كبديل لاتفاقيات التعاون المبرمة سنة1976.

وتعتبر الجزائر من الدول النامية التي تسعى إلى الوصول إلى تنمية شاملة خاصة وأن اقتصادها مر بالعديد من الإصلاحات والتحولات مست جميع المجالات، حيث تم عقد الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في سنة 2005، لهذا وجد الاقتصاد الجزائري نفسه أمام الانفتاح على العالم الخارجي لذلك قامت السلطات الجزائرية بتلك الإصلاحات وتغيير تركيبة الاقتصاد لينسجم مع المتغيرات الجارية عالميا.

ويتواجد الاقتصاد الجزائري في الوقت الراهن في بيئة تتأثر بالتغيرات الاقتصادي ة العالمية والتي تعتبر إنشاء منطقة التجارة الحرة مع آفاق 2010 أهمها، ولهذا كان لزاما على السلطات الجزائرية أن تقوم بتطوير الاقتصاد الوطني ليساير التطورات الحديثة وخاصة في ظل الشراكة الأورو جزائرية والاستفادة من البرامج المالية لهذه الشراكة.

**نتائج اختبار فرضيات الدراسة:**

من خلال هذه الدراسة نحاول اختبار فرضيات الموضوع في المقدمة العامة كما يلي:

-إن الدوافع من إنشاء منطقة التجارة الحرة الأورو جزائرية هو تحفيز وتشجيع الاقتصاد الوطني وتحقيق الاندماج والتعاون الأورو جزائري لكن من وجهة نظر السلطات الجزائرية فقط، لأن الجانب الأوروبي لديه دوافع أخرى.

-في ظل الاستفادة من برامج التمويل المقررة في اتفاقية الشراكة تعتبر منطقة التجارة الحرة الأورو جزائرية ذات أهمية كبيرة للنهوض بالاقتصاد الوطني، من خلال جانب التمويل الأوروبي والذي يعتبر الجانب الأساسي

لتطوير الشراكة في المنطقة بالرغم من تدني نسبة استفادة الجزائر من هذه البرامج مما يستدعي وضع السبل الكفيلة للرفع من هذه النسبة.

-إن لسلبيات منطقة التجارة الحرة الأورو جزائرية تأثير كبير على الاقتصاد الوطني وهذا ما يجعله يتدنى، كما أن لمنطقة التجارة الحرة الأورو جزائرية إيجابيات على الاقتصاد الوطني لكن لا تعوض خسائر هذه المنطقة وهذا ما ينفي الفرضية الثالثة.

-لمنطقة التجارة الحرة الأورو جزائرية العديد من الوسائل لإنجاحها لكن هناك شروط ومتطلبات لإنجاح هذه الوسائل مثل جلب الاستثمار وإعطاء الأولوية للصادرات، كما أن هشاشة الوضع الاقتصادي الحالي في ظل تدهور أسعار النفط يستدعي ذلك تأجيل منطقة التجارة الحرة إلى ما بعد 2017.

**نتائج الدراسة:**

تمكنا من خلال هذه الدراسة التوصل إلى النتائج التالية:

-قامت الجزائر منذ الاستقلال بالعديد من الإصلاحات منها إصلاحات ذاتية وأخرى مفروضة من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والتي جعلت الاقتصاد الجزائري يخرج من الأزمات التي تعرض لها.

-منذ تحقيق تأسيس الاتحاد الأوروبي في اتفاقية ماستريخت 1992 وكل الجهود مبذولة من طرف المجموعة الاقتصادية الأوروبية لتعزيز الاندماج الاقتصادي الأوروبي.

-إقامة منطقة التبادل الحر الأورو جزائرية تعتبر أهم عنصر في هذه الشراكة والتي عوضت اتفاقية التعاون المبرمة من قبل لهذا تعتير الشراكة أوسع واشمل من اتفاقية التعاون.

-تم الاتفاق على مشروع الشراكة الأورو متوسطية في البيان الصادر عن مؤتمر برشلونة 1995 وتم عقد فيه ثلاث محاور أساسية، المحور الاقتصادي والمالي والمحور السياسي والأمني والمحور الاجتماعي والثقافي وكان أهمها المحور الاقتصادي والمالي الذي يهتم بإنشاء منطقة التجارة الحرة مع أغلب البلدان في سنة 2010.

-وقعت الجزائر اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في 2002 والتي دخلت حيز التنفيذ في 2005 وتضمن الاتفاق الإلغاء التدريجي للرسول الجمركية بهدف إنشاء منطقة التجارة الحرة في آفاق 2017 لذلك وجب مراجعة الاقتصاد للاستفادة من هذه الشراكة ومن إيجابياتها.

-يعتبر برنامج ميدا 1 وميدا2 أهم البرامج التي ترافق مشروع الشراكة الأورو متوسطية والتي تهدف إلى دعم التحول الاقتصادي والاجتماعي للدول المستفيدة منها، كما تعتبر كذلك قروض البنك الأوروبي للاستثمار والسياسة الجوارية عوامل هامة تساعد على تحقيق أهداف الدول الأوروبية.

-أن الاقتصاد الوطني في حاجة إلى تطوير المؤسسة الاقتصادية وتعزيز تنافسيتها وذلك من خلال البرامج المالية الأوروبية المبرمة في اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية.

**التوصيات والاقتراحات:**

نقترح مجموعة من التوصيات والاقتراحات كما يلي:

-دعم القدرة التفاوضية للدول المتوسطية وخاصة الجزائر وذلك من خلال تحالفات إقليمية اقتصادية وعربية مثل الاتحاد المغاربي وتكون ذات حيوية ومندمجة في الاقتصاد العالمي وكسب قوة اقتصادية معتبرة عن طريق الوصول إلى درجة التكامل الاقتصادي.

-يجب أن تسعى الجزائر وكل الدول المتوسطية باستخدام كل الأساليب لاستقطاب أكبر عدد من الاستثمارات الأجنبية وخاصة الأوروبية منها وذلك بإزالة كل العراقيل التي تفق أمام الاستثمار الأجنبي والقيام بجميع الإصلاحات التي تعين على ذلك.

-يجب على الجزائر تهيئة ودعم الاقتصاد الوطني قبل الدخول في الشراكة وذلك بدعم البنى التحتية والأساسية وعدم الاعتماد الكلي على المساعدات المالية الخارجية.

-لا بد من إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني من خلال تأهيل المؤسسات الجزائرية وتدعيم الشراكة مع المؤسسات الأوروبية للاستفادة من خبراتها في مختلف المجالات .

-إنشاء مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها مع العمل على استمراريتها وبقائها بتحسين أدائها وتشجيع قدرتها على المنافسة وتحسين نظام المعلومات الخاص بها والاهتمام بجميع القطاعات سواء كانت تجارية أو اقتصادية أو الخدمية.

-تأجيل تطبيق منطقة التجارة الحرة الأورو جزائرية وهذا ما تم فعلا في مارس 2017.

**آفاق الدراسة:**

هناك عدة زوايا يمكن دراستها في هذا المجال وتشكل آفاق بحث دراسات قادمة نذكر من بينها الجوانب التالية:

- انعكاس انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الوطني وتأثيرها على الشراكة الأورو جزائرية.

-انعكاس الجانب المالي لاتفاقية الشراكة الأورو متوسطية على القطاعات الاقتصادية والغير اقتصادية.

-تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال البرامج المالية للشراكة الأورو جزائرية.

# قائمة المراجع

# ***قائمة المراجع***

## ***أولا : المراجع باللغة العربية:***

### I – ***الكتب:***


**1.** إجلال راتب، **حول نظرية التكامل الاقتصادي**، دراسة غير منشورة، معهد التخطيط القومي، مصر

***2.*** زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر،2003.

***3.*** صالح الأمين الأرياح، سعيد محمد خليفة الأطرش، **السوق الأوروبية الموحدة 1992 وإنعكاساتها على العلاقات الاقتصادية العربية الأوروبية**، الهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس، أفريل 1992.

***4.*** طه عبد الحليم طه، **إشكالية التكامل الاقتصادي العربي**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2003.

***5.*** عبد الوهاب حميد رشيد، **دور التكامل للمشروعات العربية المشتركة، الطموحات والأداء**، كاضمة للنشر والأداء والتوزيع، مصر.

**6.** عمر حسين، **التكامل الاقتصادي وأنشودة العالم المعاصر: النظرية والتطبيق**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.

**7.** عمر حسين، **القات والخصخصة : الكيانات الاقتصادية الكبرى التكاثر البشري والرفاهية**، الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 1997.

**8.** عمر مصطفى محمد، **التكتلات الاقتصادية والإقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية: دراسة تجارب مختلفة**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر2014

**9.** كامل بكري،**التكامل الاقتصادي**، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1984.

**10.** محمد عبد العزيز عجيمة، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة المصرية، الإسكندرية، مصر،1977.

**11.** محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999.

**12.** محمود يونس، **اقتصاديات دولية**،الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2000.

II – ***المذكرات:***

**1.** العيد رزق الله، **العلاقة التجارية بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،2001–2002.

**2.** تواتي محمد، **أثر الشراكة الأورو متوسطية على تنافسية القطاع الصناعي الجزائري**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية L.M.D، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009– 2010.

**3.** جمال عمورة، **دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقية الشراكة العربية الأورو متوسطية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005– 2006.

**4.** خالد رواق، **أثر الديون السيادية على واقع ومستقبل الدول الأوربية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة في الاقتصاد الدولي، جامعة بسكرة 2012–2013

**5.** خلوفي عائشة، **تأثير التكتلات الاقتصادية الاقليمية على حركة التجارة الدولية– دراسة حالة الاتحاد الأوروبي**، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، 2011 –2012،

جامعة سطيف، الجزائر.

**6.** سفيان أبحري، **شراكة الجزائر مع الاتحاد الأوروبي وآثارها على الاقتصاد الوطني**، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 2002-2003.

**7.** عادل زقرير، **أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014-2015.

**8.** عبد الوهاب رميدي،**التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية دراسة تجارب مختلفة،** أطروحة مقدمة ضمن نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006-2007.

**9.** علاء محمد سليم عبد الجواد، **أزمة الديون السيادية العالمية**، أطروحة لنيل شهادة الدوكتراه في العلوم الاقتصادية، جامعة اليرموك،2013.

10.محمدي نورة، **دراسة لأثر الإصلاحات الاقتصادية على أداء ومساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني**، مذكرة مقدمة لنبل شهادة الماجستير غير منشورة، في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006.

## III - ***بحوث في الملتقيات العلمية:***

**1.** صالح مفتاح, **مشاريع التكتلات الأجنبية في المنطقة العربية**, الندوة الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتفعيل الشراكة العربية الأوربية, جامعة فرحات عباس, سطيف, الجزائر، 8-9 ماي 2004.

**2.** رزيقة غراب، نادية سيجار، **محتوى الشراكة الأورو جزائرية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري ومنظمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 13-14 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر.

**3.** صالح مفتاح، دلال بن سمينة، **اتفاق الشراكة الأورو جزائري : الواقع والمحتوى والأهمية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظمة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، يومي 13- 14 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف الجزائر.

**4.** هارون الطاهر، بلجبل عادل، المساعدات المالية في إطار برنامج MIDA1.MIDA2، لماذا الاختلاف، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سطيف 13-14 نوفمبر2006.

**5.** روابح عبد الباقي، غباط شريف، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول الاقتصاد الوطني في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، الجزائر، 2001- 2002.

**6.** رقية سليمة، **الشراكة الأورو جزائرية هل هي نعمة أم نقمة؟**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة والاقتصاد الجزائري ومنظومة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 13 و 14 نوفمبر 2006.

IV - ***المجلات:***

**1.** مقدم رضا، **الطريق إلى التكامل في أوروبا مجلة التمويل والتنمية صادرة من صندوق النقد الدولي الوحدة الأوروبية خطوة خطوة**، العدد51، مارس 2014.

**2.** لقمان معزوز، شريف بودري، **المنافسة بين الدولار والأورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،عدد82.

**3.** عبد الحميد زعباط، **الشراكة الأورو جزائرية وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، مجلة شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف ، الجزائر، العدد الأول، 2004.

**4.** صالح صالحي، **دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة المديونية وتطور الاتصالات الجزائرية معه، مجلة الدراسات الاقتصادية**، العدد الأول، مركز البحوث والدراسات الإنسانية، الجزائر،1999، ص.125.

سامي عفيفي حاتم، **التكتلات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الرابعة، جامعة حلوان، القاهرة.

**5.** قلش عبد الله، **أثر الشراكة الأورو جزائرية على تنافسية الاقتصاد الوطني**، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الرابعة العدد 29، جويلية 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

VII – ***المواقع الالكترونية***:

**.1** www.europa.Eu.int/comm/external-relation/med-mideast/intro/index.htm

**2.** http:www.france.diplomatie.fr/index.htm

**3**. www.ulum.nl

**4**. 90PLAN,oun.net/euromedp/spip/IMG/doc/paquet-2,politique-de voisinage-ar-doc.

**5 .**http :www.ons.dz

## ثانيا : المراجع باللغة الفرنسية:


1. Abdel Madjid Bouzidi, **les années 90, de l'économie Algérienne: les limites politiques conjoncturelles,** enagl Edition, Alger, 1999.

2. BICHQRA KHADAR**.reiation euro-arabe-aspects politique et géo politique-**

3. d'association Algérie-UE annexes et protocoles- :Accord euro-méditerranéen ,Alger,2008.

4. Jean Klean – l'organisation **de la défense, mais aussi prévision, des conflits-mode diplomatique**, décembre 1996.

5. **germac**, iouvain la nouve,Belgique,2000.1818 , H STREET W WASHINGTON D.C 20433 USA , 1991 P12

6. http:www.france.diplomatie.fr/index.html

7. hachimi Madouche, **L'entreprise et L'économie Algérienne , quel Avenir** ? Alger 1988.

8. Hocine Benissad, **l'Ajustements structurel, opu,**Alger,1999

9. Remy Leveau, Le partenariat euro-med, rapport du groupe de travail, la documentation francaise, Paris, 2000.

9. Quatrième conférence ministérielle euro-méditerranéenne, (Marseille

- Ministère de la petit et moyenne entreprise et de l'Artisanat, Accord

10. SAIDHENNI , " **LES ZONES FRANCHES DANS LE MONDE** " THE WORLD BANK